إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء
(دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة –فلسطين)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	اسم الطالب/ة: جيهان محمود عوض
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ: 29 / 12 / 2015

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كليـــة التجـــارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

(دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة –فلسطين)

The Appropriateness of Accounting Information Systems in NGOs with the Application of the National Program for Indicators of Performance Requirements

(An Applied Study on NGOs Operating in Gaza Strip- Palestine)

إعداد

جيهان محمود عوض

إشراف

أ. د. حمدي شحدة زعرب

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

غزة – فلسطين

(١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س ع/35/.....

التاريخ Date 2015/10/31م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **جيهان محمود خليل عوض** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة – فلسطين

The Appropriateness of Accounting Information Systems in NGOs with the Application of the National Program for Indicators of Performance Requirements

An Applied Study on NGOs Operating in Gaza Strip-Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 18 محرم 1437هـ، الموافق 2015/10/31م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. حمدي شحدة زعرب	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. علي عبدالله شاهين	مناقشاً داخلياً	.....
د. علي سليمان النعامي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى :

"وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً" (طَهَ: ١١٤)

إهداء

إلى رمز الصبر والعطاء أمي الحبيبة

إلى مصدر قوتي وإلهامي والدي الحبيب

إلى رفيق دربي زوجي العزيز

وإلى والديه الكرام

إلى أحبائي الصغار أبنائي عبير وأريج وعلاء ومحمد

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى الغاليتين على قلبي نور وهبة

إلى صديقاتي الغاليات

إلى أرواح شهداء فلسطين الحبيبة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا .. وأسأل الله العظيم أن يجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة

شكر وتقدير

لله سبحانه وتعالى دائما الذي يوفقنا لما فيه خير لنا ولأمتنا الإسلامية والعربية.

لأستاذنا القدير / أ.د. حمدي زعرب لتوجيه لي ومساعدتي لا نجاز هذه الدراسة .

للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

الأستاذ الفاضل/ أ.د. علي شاهين – مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية والمالية بالجامعة الإسلامية بغزة.

الأستاذ الفاضل/ أ.د. علي النعامي – أستاذ مشارك بقسم المحاسبة في جامعة الأزهر بغزة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من

الأستاذ/ أيمن عايش– المدير العام للإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية.

الأستاذ/ عبد الماجد العالول – نائب المدير العام للإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية .

الأستاذ/ طارق ثابت – مدير دائرة التدقيق والرقابة على الجمعيات الأهلية بالإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية.

الأستاذة / ابتسام خليل – رئيس قسم الدراسات والأبحاث بالإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية.

الأخوة / القائمين على الجمعيات الأهلية.

لكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام في الجامعة الاسلامية لما قدموه من نصح ومساعدة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول: الإطار العام للدراسة	١
المقدمة	٣
مشكلة الدراسة	٤
فرضيات الدراسة	٤
متغيرات الدراسة	٥
أهداف الدراسة	٥
أهمية الدراسة	٦
الدراسات السابقة	٦
الفصل الثاني : البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء ونظم المعلومات المحاسبية	١٢
المبحث الأول: البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	١٤
مقدمة	١٥
تعريف الجمعيات الأهلية	١٦
خصائص الجمعيات الأهلية	١٦
أهمية الجمعيات الأهلية	١٧
البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	١٩
فكرة البرنامج	١٩
أهداف البرنامج	١٩
مؤشرات البرنامج	١٩
مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد	٢٠
مفهوم الفساد	٢٠
العناصر الملازمة لمفهوم الفساد	٢١
وأسباب الفساد	٢١
مظاهر الفساد	٢٢

آليات مكافحة الفساد	٢٣
مؤشر الحكم الرشيد	٢٤
مفهوم الحكم الرشيد	٢٤
مقومات الحكم الرشيد	٢٤
مؤشر التنمية	٢٦
مفهوم التنمية	٢٦
مقومات التنمية	٢٧
المبحث الثاني : نظم المعلومات المحاسبية	٢٩
مقدمة	٣٠
مفهوم النظام	٣٠
مفهوم نظم المعلومات	٣١
مكونات نظم المعلومات	٣٢
نظم المعلومات المحاسبية	٣٣
مكونات نظم المعلومات المحاسبية	٣٥
عناصر ومقومات نظام المعلومات المحاسبي	٣٥
الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلا وكفؤا هي	٣٦
المبحث الثالث: متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	٣٨
مقدمة	٣٩
متطلبات تقييم الجمعيات الأهلية	٣٩
متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:	٣٩
اولًا/ نظام معلومات محاسبي جيد	٤٠
نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والاستعداد المؤسسي ضد الفساد	٤٠
نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والحكم الرشيد	٤٢
نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والتنمية	٤٣
ثانيًا/ نظام رقابي فعال	٤٥
وجود مؤشرات أو مقاييس للأداء	٤٥

وجود كادر بشري مؤهل وملائم ضمن هيكل تنظيمي وإداري جيد.	٤٦
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	٤٧
منهجية الدراسة	٤٩
طرق جمع البيانات	٤٩
مجتمع الدراسة	٥٠
عينة الدراسة	٥٠
أداة الدراسة	٥٥
صدق وثبات الاستبانة	٥٧
المعالجات الاحصائية	٦٣
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	٦٥
اختبار التوزيع الطبيعي	٦٧
تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	٦٧
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	٨٦
نتائج الدراسة	٨٧
توصيات الدراسة	٩٠
دراسات مستقبلية مقترحة	٩٢
المراجع	٩٣
أسماء محكمي الاستبانة	١٠٥
الملاحق	١٠٦

قائمة الجداول

عنوان الجدول	**الصفحة**
جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	٥١
جدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	٥١
جدول رقم (٣)توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية داخل الجمعية	٥٢
جدول رقم (٤)توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الجمعية لنشاطها	٥٢
جدول رقم (٥) القائم بإدارة عمل الجمعية	٥٣

جدول رقم (٦) عدد العاملين بالجمعية	٥٣
جدول رقم (٧) مجال عمل الجمعية	٥٤
جدول رقم (٨)منظم حسابات الجمعية	٥٥
جدول رقم (٩) إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤	٥٥
جدول رقم (١٠) عدد تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	٥٦
جدول رقم(١١) مقياس ليكارت الخماسي	٥٧
جدول رقم (١٢)الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:(مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)	٥٨
جدول رقم (١٣) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني :(معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)	٦٠
جدول رقم (١٤) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	٦١
جدول رقم (١٥) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	٦٢
جدول رقم (١٦) معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	٦٢
جدول رقم)١٧)مقياس الإجابات	٦٣
جدول رقم (١٨) اختبار التوزيع الطبيعي(١--Sample Kolmogorov Smirnov)دول رقم(١٧) امقياس الإجابات	٦٧
جدول رقم (١٩) تحليل فقرات المحور الأول:- مدى مساعدة نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على محاربة الفساد	٦٩
جدول رقم (٢٠) تحليل فقرات المحور الثاني:- مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد	٧٢
جدول رقم (٢١) تحليل فقرات المحور الثالث:- مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية عملية التنمية	٧٤
جدول رقم (٢٢)تحليل المحاور الفرعية للمحور الأول:- مدى توفر نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	٧٦

جدول رقم (٢٣) تحليل فقرات المحور الثاني :- معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	٧٨
جدول رقم (٢٤) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٧٩
جدول رقم (٢٥) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الدرجة العلمية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٨٠
جدول رقم (٢٦) اختبار شفيه للفروق بين متوسطات الراء عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٨٠
جدول رقم (٢٧) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الخبرة العملية داخل الجمعية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٨١
جدول رقم (٢٨) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى مدة مزاولة الجمعية لنشاطها عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٨٢
جدول رقم (٢٩)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى عدد العاملين بالجمعية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٨٣
جدول رقم (٣٠) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$	٨٤

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية وبيان مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء، بالإضافة للتعرف على أهم معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الأهلية وتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة، وذلك من خلال توزيع استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على عينة مكونة من ١٢٠ جمعية أهلية تم استرداد ٩٨ استبانة منها بنسبة استرداد ٨١.٦% صالحة للتحليل.

وقد أوضحت نتائج تحليل البيانات أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية ملائمة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء، وأن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية تساعد في محاربة الفساد وتلبي مقومات الحكم الرشيد وتدعم عملية التنمية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك بعض المعوقات التي تعيق تطبيق البرنامج المذكور أهمها أن المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها، إلى جانب تدريب موظفي الجمعية على استيعاب النماذج المطلوبة وإخراجها بشكل سليم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتوفير الدعم اللازم لتشغيلها بكفاءة عالية، والاهتمام بتحديث نظم المعلومات المحاسبية أولا بأول بالتكنولوجيا اللازمة لجعلها مواكبة للعصر، والعمل على نشر التقارير المالية للجمعيات الأهلية على الموقع الالكتروني للجمعية لإتاحة كافة معلومات الجمعيات المالية للجمهور، إلى جانب العمل على إعداد نماذج واضحة للتقييم تتضمن إيضاحات كافية عن البنود التي تتطلبها طبيعة العمل في من الجمعيات الأهلية.

Abstract

This study aimed to identify the reality of accounting information systems in NGOs, and clarify the appropriateness of accounting information systems in NGOs with the implementation of the national program of performance indicators Addition to identify the main obstacles to the application of the national program of performance indicators in NGOs, The study population of NGOs operating in the Gaza Strip, The application was through the distribution of a questionnaire designed to serve the purposes of research has been distributed to a sample of 120 NGOs was recovered 98 of them are completed and valid for analysis by 81.1%. The results of data analysis showed that Accounting information systems in NGOs are appropriate to implement the national program of performance indicators, help in the fight against corruption, meet the elements of good governance and supporting the development process, Results of the study also showed that the main obstacles to the application of the national program that the information required for the national program of performance indicators needs time and effort from the Assembly to applied , It requires the application of the national program of performance indicators Training staff of the Assembly to applied the required forms to prepare them properly.

The study recommended that The need to focus on accounting information systems, and providing the necessary support to operate efficiently, Attention to update accounting information systems constantly to necessary technology and modern, Publication of the financial reports for NGOs on the website of the Association to provide financial information to the public, and work on the models to be easy and Contain sufficient clarification on the items that are requested from NGOs.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- **المقدمة**
- **مشكلة الدراسة**
- **فرضيات الدراسة**
- **متغيرات الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **مجتمع وعينة الدراسة**
- **الدراسات السابقة**

١-١ مقدمة :

تؤدي الجمعيات الأهلية دورًا مهمًا في دعم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وتنمويًا، مما أعطاها اهتمامًا خاصا خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ونظرًا لظروف الشعب الفلسطيني وما يمر به من أزمات فقد انتشرت الجمعيات الأهلية بشكل كبير وأصبحت تشرف على نواحي عديدة قد تعجز الجهات الحكومية في الإشراف عليها، لذلك فقد حصلت على دعم شعبي واحترام دولي بارز لما تقدمه من خدمات جلية للفرد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام.

وحيث أن حجم الأموال الداخل لهذا القطاع المهم يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الدخل في قطاع غزة كان لابد من معرفة مصادر تمويل الجمعيات وكيف يتم إنفاق هذا التمويل وهل يتم الإنفاق وفقًا للأهداف التي وضعت من أجلها هذه الأموال، لذا جاءت الحاجة ماسة لعمل ما يضبط عمل هذه الجمعيات ويوجه إنفاقها بما يخدم الصالح العام، لذا سعت وزارة الداخلية من خلال إطلاق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لتحقيق شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية وذلك لتطوير العمل الأهلي والارتقاء بأداء المنظمات الأهلية.

وتقوم فكرة البرنامج على تصنيف وترتيب الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية سنوياً حسب ثلاث مؤشرات (مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مؤشر التنمية، مؤشر الحكم الرشيد) من خلال تحقيق شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الأهلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وكذلك في مختلف الهياكل التنظيمية للبرنامج بما يؤدي إلى تعزيز مبادئ الحكم الرشيد في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للتأكد من أن القرارات في المؤسسة تتخذ بالطريقة الصحيحة بما يحسن من جودة الأداء، وأن أصحاب المصلحة يشاركون بفاعلية فيها، وكذلك تشجيع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على توجيه أنشطتها نحو المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات المواطن الفلسطيني، بالإضافة إلى تعزيز الاستعداد المؤسسي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ضد الفساد، من خلال التأكد من وجود العوامل المؤسسية التي تقلل من وقوع الفساد في المؤسسة كإجراء احترازي يحد من وقوعه (www.cpi.cov.ps).

ويقوم البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء على استمداد البيانات الأولية لقياس مؤشرات الأداء للمنظمات الأهلية من أنظمة المعلومات في الجمعيات الأهلية بما فيها نظم المعلومات المحاسبية، ولما كانت أنظمة المعلومات المحاسبية متباينة من جمعية لأخرى، كان لابد من معرفة دور أنظمة المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية في نجاح تطبيق البرنامج الوطني

لمؤشرات الأداء في الجمعيات الأهلية وكيف يتم مواءمتها لتطبيق هذا البرنامج وهذا ما سيتم مناقشته خلال هذا الدراسة.

١-٢ مشكلة الدراسة :

إن تحفيز التنافس بين الجمعيات الأهلية من خلال إصدار تصنيف سنوي لها عبر مؤشرات معينة يعتبر سابقة نوعية في مجال التقييم لعمل هذه الجمعيات، وحيث أن البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء يعتمد في تحقيق أهدافه على استراتيجية تقييم وتصنيف وترتيب الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بشكل سنوي وفق ثلاث مؤشرات عامة بشكل مبدئي وهي: مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مؤشر الحكم الرشيد، مؤشر التنمية، من خلال تحقيق شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الأهلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وكذلك في مختلف الهياكل التنظيمية، بحيث يتم تزويد الجمعية بنتيجة التقييم التفصيلية في كل عام ولمدة عامين دون إعلانها للجمهور، حتى تأخذ الجمعية فرصة كافية لتطوير أوضاعها، ومن ثم سيتم إعلان النتائج بشكل سنوي للجمهور، بما يعزز بيئة التنافس الإيجابي بين الجمعيات ويؤدي إلى تطوير الأداء العام لها ويعزز ثقة المجتمع والحكومة والمانحين بها (www.cpi.cov.ps)

ويقوم هذا البرنامج بالحصول على معظم بياناته الأولية من نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية، مما يثير التساؤل عن مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء، لذا فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء ؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية :

١. ما مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في محاربة الفساد؟
٢. ما مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد؟
٣. ما مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في دعم عملية التنمية؟
٤. ما مدى وجود معوقات تحول دون تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء؟

١-٣ فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

١. يتوفر في الجمعيات الأهلية نظام محاسبي جيد يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء. **ويتفرع عنها الفرضيات التالية:**

- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في محاربة الفساد.
- يعمل نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.
- يعمل نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على دعم عملية التنمية.

٢. توجد عدة معوقات تحول دون تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الأهلية.

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى للمتغيرات التالية:

١. المسمى الوظيفي
٢. الدرجة العلمية
٣. الخبرة العملية داخل الجمعية
٤. مدة مزاولة الجمعية لنشاطها
٥. عدد العاملين بالجمعية
٦. إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤

١-٤ متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع:

تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء معبرًا عنه بمتغيرات ثلاثة هي : الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، الحكم الرشيد، التنمية.

المتغيرات المستقلة:

- وجود نظام محاسبي جيد
- معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

١-٥ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية.

٢. تقييم نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية لتوضيح مدى قدرتها على الوفاء بمتطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.
٣. بيان مدى وجود المؤشرات التي يقوم عليها البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية.
٤. توضيح المعوقات التي تحول دون تطبيق البرنامج الوطني في الجمعيات الأهلية.

١-٦ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من كونه يهتم بقطاع مهم في المجتمع وهو قطاع الجمعيات الأهلية وكيفية المحافظة على أموال هذه الجمعيات كونها أموالا عامة لذا فإن هذه الدراسة تهم كلا من:

أ- الجمعيات الأهلية وبصفة خاصة إدارة هذه الجمعيات كون نظم المعلومات المحاسبية تنتج معلومات تهم العديد من القائمين على عمل هذه الجمعيات.
ب- القائمين على تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الأهلية كونه أول برنامج وطني يخدم الجمعيات الأهلية ويقيس أدائها لينشر درجة تميزها للجمهور.
ت- العاملين في قطاع مراقبة عمل الجمعيات الأهلية لمعرفة مدى جدوى عملهم ومدى قدرتهم على إلزام هذه الجمعيات بالتعليمات والملاحظات الواردة في تقاريرهم.
ث- الوزارات المختصة والتي تمنح التراخيص لهذه الجمعيات كونها تراقب على عمل هذه الجمعيات.

وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون هذه الدراسة إضافة نوعية في هذا المجال وأن تساعد في تحسين نظم المعلومات المحاسبية للجمعيات الأهلية وكذلك أن تساهم في الإصلاح المالي والإداري لها وأن تساعد العاملين في مجال متابعة عمل الجمعيات في زيادة فعالية الرقابة على تلك الجمعيات.

١-٨ الدراسات السابقة :

أولا/ الدراسات العربية:

١-دراسة (الشنطي، ٢٠١٣) بعنوان: "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني ".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية على تفعيل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لشركات القطاع الصناعي الأردني من خلال زيادة فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في القطاع

الصناعي الأردني وعد دها ٧٤ شركة، وتكونت عينة الدراسة من الإداريين والمدققين الداخليين لهذه الشركات، وقد تم توزيع ٦٠ استبانة على عينة الدراسة استرجع منها ٥١ استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني يؤدي الى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفا كما يؤدي زيادة فاعلية الرقابة للتأكد من صحة العمليات المحاسبية مما يسهل انجاز التدقيق الداخلي ويزيد من دقته كما أن هناك أثر لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية على كفاءة التدقيق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

زيادة الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية بما يحقق ذلك زيادة الالتزام بالقوانين النافذة بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات التي وضعتها الإدارة مسبقا وكون ذلك يزيد من فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي في ذلك القطاع.

٢- دراسة (البحيصي، ٢٠١٢) بعنوان:" تقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية (الأهلية) الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وتحديد العوامل التي تؤثر على استخدامها ومحاولة وضع خطوط عريضة في سبيل تطويرها، وتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من ١٠٠ مؤسسة فاعلة وقد استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان في استطلاع أراء عينة من المسئولين الماليين في الجمعيات الأهلية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن المؤسسات الأهلية تعاني من خلل واضح في أدائها المالي والمحاسبي ينبع من الضعف والقصور في أنظمتها المالية والمحاسبية والذي من أهم علاماته عدم وجود لوائح مالية مكتوبة تنظم العمل في معظم المؤسسات، وعدم كفاية القانون الصادر عن وزارة الداخلية الذي ينظم العمل المالي للمؤسسات الأهلية، وأن الخبرة الشخصية هي الفيصل في إدارة الأمور المالية التي ليس فيها تنظيم، وأن عملية تدقيق الحسابات هي عملية شكلية في كثير من الأحيان ولا تؤدي الغرض المطلوب، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

ضرورة تبني المؤسسات للوائح والقوانين التي تنظم العمل المالي فيها، وضرورة الفصل بين أعمال المحاسبة والتدقيق بشكل كامل وأن يكون لكل منظمة محاسب يشرف على تنظيم حساباتها وألا يجمع بين أكثر من مهمة وأن يقتصر على إدارة الحسابات.

٣- دراسة (المطيري، ٢٠١٢) بعنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية" .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بنظم المعلومات الإلكترونية، وكذلك مخاطر الائتمان الناجمة عن عمليات الائتمان الممنوحة للعملاء لدى البنوك الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي والبالغ عددها تسعة بنوك إذ تم اختيار عينة الدراسة من مديري إدارة المخاطر والائتمان في هذه البنوك وبمعدل ١٠ استبيانات في كل بنك، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

وجود تأثير لخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (خاصية التوقيت الملائم وخاصية الدقة) في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، وأن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يساعد إدارة البنك على تقديم معلومات فورية عن العملاء الذين يتأخرون بسداد القروض وعن ارتفاع تكلفة عبء هذه القروض ويساعد في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

التأكيد على البنوك الكويتية بأهمية التوقيت الملائم (السرعة) كخاصية مهمة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لكونها تؤثر في تحسين قياس مخاطر الائتمان، وإجراء عملية تقييم مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على عملية الائتمان في تلك البنوك.

٤- دراسة (صلاح،٢٠١٠) بعنوان :" دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية".

وهدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية، والوقوف على مواطن الضعف فيها، وتقييم دور مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية البشرية والمادية منها في رفع كفاءة وفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات غير الحكومية العاملة في محافظات غزة وقد استثنى الباحث المؤسسات الحديثة منها فبلغ مجتمع الدراسة ٣٨٤ جمعية، وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية طبقية من ١٥٠ جمعية حسب التوزيع الجغرافي لها بنسبة ٥٠ %

من مجتمع الدراسة، وتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة حيث تم تصميم استبانة لهذا الغرض وزعت على الإدارة العليا أو الوسطى من المحاسبين تم استرداد ١٣٦ منها صالحة للتحليل وتم استخدام المقاييس الإحصائية مثل التكرارات والانحراف المعياري والنسب المئوية واختبار ألفا كرونباخ ومعامل بيرسون وسبيرمان للوصول للنتائج، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن هناك توجه لإدارة المؤسسات نحو نظم المعلومات المحاسبية في التدريب وتوظيف الموظفين المؤهلين علميا وتوفير الأجهزة والبرامج المحاسبية المناسبة، وبينت ارتباط هذه المحددات بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، كما بينت الدراسة دور الجهات المانحة في تعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات وبينت عدم وجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي وبين دور الجهات المانحة.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتقديم الدعم لها وتطويرها وتحديثها بكل ما هو جديد وإجراء التقييم لأداء النظم من خلال الدراسات المسحية وتزويد الأنظمة بالأجهزة والتطبيقات الحديثة.

٥- دراسة (شرف، ٢٠٠٥) بعنوان: "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية".

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأنظمة الرقابية المطبقة في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة ومدى قوة وضعف تلك الأنظمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اخذ عينة من ١٤٤ جمعية أهلية من مجتمع الدراسة والبالغ ٢٨٤ جمعية أهلية وزعت عليها استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها:

زيادة حجم التمويل للجمعيات الأهلية في الفترة السابقة بشكل محدود وأن معظم هذا التمويل ركز على دعم الأصول لهذه الجمعيات بشكل خاص، وأن الإيرادات المحلية والذاتية لهذه الجمعيات مثلت نسبة بسيطة من إجمالي إيرادات الجمعيات الأهلية.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

زيادة فعالية الرقابة المالية الداخلية لهذه الجمعيات من خلال تطوير هياكلها التنظيمية وتفعيل دور الجمعيات العمومية في مراقبة عمل مجالس إدارة الجمعيات.

ثانيا/ الدراسات الأجنبية :

٢- دراسة (Al- Ammary & Others, 2012) بعنوان : "Information Technology For Enhancing NGOs Performance In The Kingdom Of Bahrain "

هدفت الدراسة إلى البحث في أوضاع المنظمات غير الحكومية في مملكة البحرين من عدة جوانب منها أنواع تكنولوجيا المعلومات المعتمدة، الأسباب الكامنة وراء اعتماد تكنولوجيا المعلومات والعقبات التي تحول دون اعتماد تكنولوجيا المعلومات، و الإدراك لأثر اعتماد تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الأداء التنظيمي وتصور أهمية استخدام الانترنت في تعزيز خدمات تنظيم المنظمات غير الحكومية ، وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في البحرين حيث تم اختيار عينة من ٢٠٠ منظمة منها لاستطلاع آرائهم حيث وضعت الدراسة إطارًا لاعتماد تكنولوجيا المعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية في مملكة البحرين، وتم تطبيق الدراسة بشكل خاص على المدراء التنفيذيين والإداريين في المنظمات غير الحكومية لتعزيز وعيهم بأهمية تكنولوجيا المعلومات في التعامل مع مختلف المنظمات غير الحكومية وذلك لإدارة مهام مثل إدارة المعلومات المنظمة وتعزيز التواصل مع الموظفين والمتطوعين وأداء العمل الإداري الفعال وأكثر من ذلك والتي يجب أن تعكس على قراراتهم حول اعتماد تكنولوجيا المعلومات في مؤسساتهم .

٣- دراسة (Chahine,&other,2009) بعنوان : "Assessment of Capacity Building Needs of NGOs in Lebanon "

هدفت الدراسة إلى تقييم بناء القدرات في المؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان، وقد استخدم الباحثون الاستبيان على مجموعات عمل ودراسات الحالة بالإضافة إلى المقابلة لجمع المعلومات الكمية، ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة:

أن هذه المؤسسات لها رؤية ورسالة وإستراتيجية مكتوبة ولكنها واسعة وفضفاضة وقد تكون غير ملتزمة بها، وأن غالبية هذه المؤسسات تأخذ الشكل الرسمي والقانوني ومسجلة لدى الجهات الرسمية بينما واجهت المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في لبنان العديد من الصعوبات في التسجيل القانوني وهذا يبين وجود تشدد في جانب الحقوق الممنوحة للفلسطينيين في لبنان، وكذلك أن هناك تداخل في الأدوار في مجالس إدارة هذه المؤسسات وغياب الرؤية التنظيمية في إدارة العمليات، كما وضحت النتائج أن المؤسسات التي لديها أكثر من عشرة موظفين لديها تقارير دورية نظامية بينما المؤسسات الصغيرة ليس لديها تقارير دورية ومستنداتها قليلة، كما أن معظم المؤسسات اللبنانية ليس لديها سياسة واضحة لإدارة الأفراد من حيث

الوصف والتوصيف الوظيفي وإجراء التدريب اللازمة، وهناك نسبة بسيطة من هذه المؤسسات لا يمتلك موظفيها عقود عمل.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

ضرورة تبادل المعلومات وإصلاح القوانين والإجراءات التي تحكم عمل المؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان كما أوصت بتعزيز القدرات من خلال الاهتمام بالتدريب وتحديد الاحتياجات منه .

٤- دراسة (Ahmed,2004) بعنوان :-"Accountability And Control In Non-Governmental Organizations (NGOs) – A case of Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة لبيان مدى وجود نظم قياس أداء للمنظمات غير الربحية العاملة في بنغلادش عن طريق مؤشرات قابلة لقياس الأثر والقدرات لهذه المنظمات عن طريق دراسة أنظمة الفحص والمساءلة والرقابة في المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية مثل بنغلادش ومدى كفاءة فعالية هذه الأنواع من المنظمات في تقديم الخدمات، وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية في بنغلادش، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن هناك نظم مساءلة ومراقبة للمنظمات غير الحكومية تتمثل في الجهات الحكومية ،الجهات المانحة، وأعضاء الجمعية العمومية والمجتمع المدني .

- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

معظم الدراسات السابقة ركزت على نظم المعلومات المحاسبية أو الادارة المالية أو الرقابة في الجمعيات الأهلية أو المنظمات الربحية وتناولت نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام ، ولكن ما يميز دراستي أنها سوف تتطرق إلى نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية ومدى جودة هذه الأنظمة وفعاليتها، ومدى ملاءمة هذه النظم لتطبيق برنامج تقييم كلي لعمل تلك الجمعيات حسب مؤشرات معينة هي (مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مؤشر التنمية، مؤشر الحكم الرشيد) كما تبين الدراسة مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في محاربة الفساد ومدى تعزيز نظم المعلومات المحاسبية لمبادئ الحكم الرشيد بالإضافة لمدى دعم نظم المعلومات المحاسبية لعملية التنمية، كما توضح مدى دعم نظم المعلومات المحاسبية لهذه المؤشرات والتطرق الى معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وتقديم توصيات لإدارة الجمعيات الأهلية بالإضافة للقائمين على إدارة البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وهو برنامج حديث نسبيا ولم يتم التطرق إليه في أبحاث سابقة .

الفصل الثاني:

البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ونظم المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني : البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ونظم المعلومات المحاسبية

- المبحث الأول: البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
- المبحث الثاني : نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء .

المبحث الأول : البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

- **مقدمة**
- **تعريف الجمعيات الأهلية**
- **خصائص الجمعيات الأهلية**
- **أهمية الجمعيات الأهلية**
- **نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية**
- **البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء**
- **مؤشرات البرنامج**
- **مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد**
  - مفهوم الفساد
  - وأسباب الفساد
  - مظاهر الفساد
  - آليات مكافحة الفساد
- **مؤشر الحكم الرشيد**
  - مفهوم الحكم الرشيد
  - مقومات الحكم الرشيد
- **مؤشر التنمية**
  - مفهوم التنمية
  - مقومات التنمية

المبحث الأول : البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

٢-١-١مقدمة :

أطلقت الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية الشق المدني بوزارة الداخلية بغزة البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، والذي يأتي لمساعدة تلك المؤسسات على تعزيز قدراتها بما يُسهم في توجيه أموالها في اتجاه الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد للتأكد من صحة القرارات بما يُحسّن من جودة الأداء، إضافة إلى تشجيع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على توجيه أنشطتها نحو المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات المواطن الفلسطيني وتعزيز الاستعداد المؤسسي ضد الفساد من خلال التأكد من وجود العوامل المؤسسية التي تقلل من وقوع الفساد في الجمعية. وبدأت مسيرة البرنامج بمرحلة الإعداد ثم الاختبار واللتان استغرقتا أكثر من سنة وثلاثة أشهر تم العمل من خلالها مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

ولتحقيق أهداف البرنامج تم اعتماد استراتيجية التقييم والتصنيف والترتيب السنوي للجمعيات حسب مؤشرات الاستعداد المؤسسي ضد الفساد ومؤشر الحكم الرشيد ومؤشر التنمية ومن ثم يتم إصدار تقرير سنوي بحالة هذه الجمعيات بالشراكة بين القطاع العام والأهلي. ويسعى البرنامج إلى تعزيز الدور التنموي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطينية بما ينسجم مع معايير النزاهة والشفافية والحكم الرشيد من خلال استخدام مؤشرات وطنية موثوق بدلالاتها، تحفز الجمعيات على تطوير أدائها في إطار بيئة من التنافس الإيجابي. هذا وفي مرحلة التنفيذ المستمرة سيتم تطبيق البرنامج على كافة الجمعيات التي تزيد مصروفاتها عن ٢٠٠ ألف شيكل بشكل سنوي ابتداءً من تقييم العام 2015، بحيث تكون النتائج والتصنيف والترتيب لكافة الجمعيات حسب كل مؤشر معلنة على الموقع الإلكتروني للبرنامج ليطَّلع عليها الجميع، بالإضافة إلى عرض نتائج تقييم الجمعيات كل سنة على لجنة الخبراء واللجنة التنسيقية العليا للبرنامج، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفق الدروس المستفادة من تقييم كل سنة.

وبنفس المراحل السابقة سيتم العمل على إعداد وتطبيق مؤشرات خاصة لبقية الجمعيات التي تقل مصروفاتها عن ٢٠٠ ألف شيكل أو الجمعيات الأجنبية (www.paldf.net)،ويعمل البرنامج على تحقيق شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الأهلي بما يحقق التعاون والتكامل

وفقاً للمادة رقم (١٠) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ (www. alray.ps.).

٢-١-٢ تعريف الجمعيات الأهلية :

عرفت المادة رقم (٢) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية تحت رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الجمعيات أو الهيئات بأنها :" شخصية اعتبارية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية (الوقائع الفلسطينية ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٢).

٢-١-٣ خصائص الجمعيات الأهلية:

تتلخص خصائص الجمعيات الأهلية فيما يلي (حماد، ٢٠١١، ص٧٥):

١-**الاستقلالية:** أي أنها مستقلة عن الدولة ويتم تأسيسها بناء على حق الفرد في تأسيس الجمعيات التي كفلته المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الانسان وقوانين الجمعيات السائدة في الدول.

٢-**الطوعية:** أي ان الجمعيات الأهلية تشكل بناء على إرادة تعاقدية طوعية من الأفراد بما في ذلك الهيئة التأسيسية، وأعضاء مجلس الإدارة، والمتطوعين في الجمعيات الاهلية.

٣-**غير ربحية:** أي لا تهدف الجمعيات الأهلية لتحقيق الأرباح أو المكاسب المادية، ولكنها تستطيع تنفيذ المشاريع المدرة للدخل لتغطية مصاريفه ونفقاتها.

وقد أضاف أحد الباحثين الخصائص التالية للجمعيات الأهلية (بدر،٢٠٠٩ ،ص٧٣).

١-تعد الجمعيات الأهلية أكثر انطلاقا وسرعة في خدماتها وأكثر قدرة على التجديد والابتكار واجراء التجارب لتطور العمل بها، والتقليل قدر الامكان من الإجراءات الإدارية الطويلة.

٢-تمارس الجمعيات الأهلية عملها في إطار السياسة الاجتماعية العامة للدولة بعيدا عن التقلبات السياسية والصراعات الطائفية، لأنها ممنوعة بحكم القانون من التدخل في الخلافات السياسية والمذهبية والطائفية.

٣-أسلوب العمل في الجمعيات الأهلية يمتاز بالمرونة حيث تستطيع تعديل نظامها وأهدافها وجهازها الإداري وقواعد العمل فيها، فهي التي تحدد لنفسها النظم والقواعد الإدارية المالية المرنة وبأسلوب أكثر طواعية لتناسب متطلبات أي تغير يحدث.

٤-الرقابة على المؤسسات الأهلية تخضع لبعض الأجهزة المتخصصة كالاتحاد العام للمؤسسات الخاصة، والاتحادات الإقليمية، بالإضافة إلى رقابة الجهة الإدارية المتخصصة مثل إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الداخلية، وإشراف وزارة الصحة على المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للجمعيات، وإشراف وزارة التعليم على المدارس وفصول التقوية ومحو الأمية.

٥-توفر الجمعيات والمؤسسات الأهلية جهد كبير ربما قد يقع على الدولة ومنها القيام بالمشروعات الاجتماعية ذات الصلة القومية الكبرى.

٦-الجمعيات والمؤسسات الأهلية ضرورة لكل المجتمعات واستمرار المواطنين في تكوين الجمعيات الأهلية ظاهرة صحية في تطور حياة المجتمعات، فهي لا تحقق جانب الانتماء فقط ولكن كحق لكل مواطن في المشاركة والتخطيط لاحتياجاتهم وكذلك حقوقهم.

٢-١-٤ أهمية الجمعيات الأهلية :

أخذت دول العالم المختلفة تهتم بالجمعيات الأهلية لأسباب عديدة من أهمها ما يلي(النباهين،٢٠٠٨،ص٥٥):

١-كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية، عادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة أو مجموعة أو شريحة من السكان أو منطقة جغرافية أو مجموعة أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

٢-مرونة الحركة، عادة ما يكون للجمعيات الأهلية مرونة نسبية عالية في التحرك، وخاصة لكونها أكثر تحررا من قيود البيروقراطية التي تعاني منها الجهات الحكومية.

٣-التواصل والاتصال مع الفئات المستهدفة، تبعا لبنيتها وطبيعتها غير الرسمية وعنصر التطوعية، فإن الجمعيات الأهلية عادة ما تكون أقدر على الوصول والتواصل مع الفئات المستهدفة.

٤-القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث أنها متحررة نسبيا من المحددات الحكومية والرسمية من نواح عديدة، بما فيها النواحي السياسية والإدارية.

٥-كونها أكثر تقبلا وتحوز على ثقة أكبر من قبل الفئات المستهدفة، تبعًا للدرجة العالية من الاتصال و التواصل مع الفئات المستهدفة، فإن الجمعيات عادة ما تحوز على ثقة أكبر من قبل هذه الفئات وبالتالي يتم التعامل بإيجابية أكبر.

٢-٣-٤ نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية:

تستخدم المؤسسات الأهلية وحسب المبادئ المحاسبية والتعليمات التي تصدرها الدولة، مجموعة مستنديه وسجلات دفترية، وتحضير كشوفات مالية خاصة، والتنظيم المحاسبي يعتمد على مجموعة متكاملة من هذه السجلات والكشوفات المطلوبة لغرض الرقابة على أموال المؤسسات وتتمثل فيما يلي (مسلم، ٢٠١١، ص٩٠):

١- المجموعة المستندية: وتقوم المؤسسة المعنية بطبع عدد من المستندات اللازمة التي تحمل اسم المؤسسة ومن أهم هذه المجموعة المستندية هي:

ا - مستندات القبض

ب - مستندات الصرف.

ج - مستندات لازمة الأخرى

٢- المجموعة الدفترية: وتنقسم هذه المجموعة إلى:

أ. سجلات بيانية وإحصائية: وهي السجلات التي تساعد المؤسسة على الحصول على البيانات والإحصاءات اللازمة، حيث تعتبر هذه سجلات قانونية ويمكن الرجوع إلى محتوياتها عند الرقابة من أهم هذه السجلات:-

١- سجل أعضاء الجمعية العمومية.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية

٣- سجل المراسلات الصادرة والواردة ويتم حفها بطريقة تفي بالغرض المطلوب.

ب. سجلات محاسبية: تختلف المجموعة الدفترية التي تستخدم تبعاً لحجم نوع النشاط ولكن هناك اتفاق على السجلات المحاسبية المستخدمة والمتمثلة في:

١-سجل النقدية التحليلي: يستخدم هذا السجل على ما يتم قبضه وما يتم دفعه حيث يتكون من خانتي المقبوضات و المدفوعات .

٢-سجل صندوق المصاريف النثرية: ويتم تسجيل جميع المصروفات النثرية الصغيرة نسبيا ،ويتم بموجب هذا السجل مسك سلفة نثرية من قبل أحد أعضاء الجمعية.

٣-سجل اليومية العامة: يخصص هذا السجل لإثبات العلميات المركزية، مثل قيود الافتتاح ،قيود الإقفال، قيود التسويات الجردية، بالإضافة إلى تثبيت القيود اليومية.

٤-سجل الأستاذ العام: ويخصص هذا السجل لترحيل الحسابات من واقع القيود المركزية التي تم تسجيلها في سجل اليومية العامة لغرض مطابقتها مع اليومية، واستخراج ميزان المراجعة.

٥-سجل المخازن: فقد يستخدم مثل هذا السجل الذي قد يكون إحدى نشاطاتها بيع بعض المواد والأدوات من مخازنها.

٢-١-٤ البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:

٢-١-٤-١ فكرة البرنامج :

تقوم فكرة البرنامج على تصنيف وترتيب الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية سنويا حسب ثلاث مؤشرات (مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مؤشر الحكم الرشيد، مؤشر التنمية) وذلك من خلال تحقيق شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الأهلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم بالإضافة الى اتباع المنهجية العلمية والتدرج في تطبيق البرنامج عبر عدة مراحل (البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،٢٠١٣، ص١٣).

٢-١-٤-٢ أهداف البرنامج :

- تحسين أداء الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية من حيث الإدارة السليمة والفاعلة.
- تشجيع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على توجيه أنشطتها نحو المشاريع التنموية.
- تدعيم التعاون والتكامل بين الحكومة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
- زيادة فعالية دور الوزارة المختصة في متابعة عمل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
- تعزيز روح المنافسة الإيجابية بين الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للارتقاء بالأداء العام
- .زيادة ثقة الجمهور والمجتمع الفلسطيني في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية(http://cpi.gov.ps).

٢-١-٤-٣ مؤشرات البرنامج(البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،٢٠١٣، ص١٣):

تعتبر مؤشرات البرنامج أحد أهم أجزاء البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وهي الجزء الاكثر أهمية في عمل البرنامج، لذلك كانت هذه المؤشرات موضع التداول الرئيسي في مرحلة الإعداد

والاختبار لما تمثله من أهمية في قياس الواقع الفعلي للجمعيات، لهذا تم إعداد المؤشرات وفق أسس محددة تنسجم مع أغراض البرنامج حيث ان مؤشرات البرنامج تتكون من :

- **المؤشر الاجمالي** : وهو المتوسط الهندسي للمؤشرات العامة للبرنامج
- **المؤشرات العامة** : وتتكون المؤشرات العامة للبرنامج من ثلاث مؤشرات رئيسية:

١- مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد.

٢- مؤشر الحكم الرشيد.

٣- مؤشر التنمية.

١- مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد:

وهو مؤشر يعمل على قياس مدى توافر العوامل المؤسسية التي تجعل الجمعية أكثر قدرة على مكافحة الفساد كإجراء احترازي من الفساد (البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،٢٠١٣، ص١٣).

- **مفهوم الفساد وأسبابه وأهم مظاهره وآليات مكافحته:**

أولا/ مفهوم الفساد:

ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى كما تخبرنا كتب التاريخ بذلك (أمان، ٢٠١٢، ص ١١)، وترتبط كلمة الفساد في أذهان الناس بمفهوم " الشر" أو بالنواحي السلبية إجمالا، و لعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، إذ تعني كلمة الفساد في معاجم اللغة "فسد" ضد صلح أي بمعنى البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل (مصلح وآخرون، ٢٠١٠، ص ٢٩).

وهناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد فهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية للفرد أو لجماعة معينة (جبريل،٢٠١٠،ص١٠٠)، أما مؤسسة البنك العالمي فقد عرفت الفساد بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة (البطاط وجودة، ٢٠٠٩، ص٣٥). وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة من أجل المنفعة الخاصة" (Andving &Others,2000,p11)، ويمكن أن يأتي الفساد في أشكال

مختلفة ومجموعة واسعة من السلوك غير المشروع مثل السرقة والرشوة والابتزاز والاحتيال والمحسوبية والكسب غير المشروع واستغلال النفوذ (Balboa& Others,2006,p3).
وعليه يمكن تعريف الفساد على أنه " مخالفة القانون والنظام العام واستغلال السلطة العامة من أجل تحقيق منافع خاصة "

ثانيا/ العناصر الملازمة لمفهوم الفساد (الشعيبي،٢٠٠٤، ص٣):

- أنه عمل مخالف للأنظمة والقوانين وتعليمات المنصب العام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.
- أنه عمل ناتج عن استغلال المنصب العام ويهدف إلى تقديم خدمة لغرض خاص أو تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، وبالنتيجة فإن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وأضاف (Olken,2011,p15) أن الفساد ناتج عن تشوه في سلوك المسئولين لأنهم بحاجة لإخفاء سلوكهم وأن الفساد يؤدي إلى انعدام الكفاءة في العمل.

ويمكن أن يجر مفهوم الفساد إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة والشفافية كمقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد الصالح الذي يعد شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما مقومات الحكم الراشد الصالح الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية (سايح،٢٠١٠،ص٥٥).

ثالثا/أسباب الفساد:

تختلف أسباب الفساد من مجتمع لآخر بشكل جزئي لعدة عوامل منها الدينية والأخلاقية والعرف السائد في المجتمع و النظام الاقتصادي والسياسي القائم في الدولة وبشكل عام يمكن اجمالها في التالي (منصور، ٢٠١٢، ص٢٠١٣):

١- الجهل وقلة المعرفة بشكل عام.
٢- عدم الالتزام بمبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وخاصة عندما يكون هناك ضعف رقابة من قبل السلطة التشريعية على التنفيذية.
٣- غياب استقلالية القضاء.
٤- عدم استقلالية رقابة أجهزة الدولة أو ضعفها.

٥- التقلبات السياسية غير السوية وانتقال السلطات بطريقة غير سليمة.
٦- ضعف أو عدم كفاية أداء المؤسسات العامة المختصة بخدمة المواطنين مما يجعل بعضهم يسلكون طرق غير سوية لإتمام معاملاتهم.
٧- غياب اللوائح والأنظمة المكتوبة لمنظمة للعمل مما يجعل هناك تداخلًا في الصلاحيات ويعيق إمكانية مساءلة المخالف.
٨- غياب حرية الإعلام.
٩- ضعف رواتب العاملين في القطاع العام بالمقارنة مع مستوى غلاء المعيشة مما يجعل البعض منهم يسلك طرق غير سوية لتحسين دخله.

رابعا/ مظاهر الفساد :

تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض الأفراد الذين يتولون مناصب معينة سواء كانت حكومية أو قطاع خاص أو قطاع أهلي وبالرغم من التشابه والتداخل فيما بينها يمكن إجماله فيما يلي:

- **المحاباة:** وهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة (أمان، ٢٠١٠،ص٦).
- **الواسطة** : وهي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي أو العائلي أو الديني رغم كونه غير كفؤ أو مستحق (العالول وآخرين، ٢٠١٢،ص١٣٧).
- **المحسوبية:** وهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها أو مؤهلين للحصول عليها(أمان،٢٠١٢،ص٢) .
- **الرشوة:** هي الإتجار بالوظيفة والانحراف عن مقاصدها لتحقيق مصلحة خاصة وذاتية عن طريق الاتفاق مع صاحب الحاجة على قبول ما عرضه الأخير من فائدة أو عطية نظير أداء أو الامتناع عن أداء عمل يدخل في نطاق وظيفته أو دائرة اختصاصه (عبد العالي، ٢٠١٣،ص١٤١).
- **استغلال السلطة أو النفوذ:** ويقصد بذلك قيام الموظف العمومي بطلب أو قبول أي امتياز لصالحه أو لصالح شخص آخر لكي يستغل نفوذه الفعلي بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على منافع غير مستحقة (نضيرة، ٢٠١٢، ص٤)

- **الابتزاز:** هو نمط سلوكي للفساد الإداري وهو محاولة تحصيل مكاسب مادية أو معنوية من شخص أو أشخاص طبيعي أو اعتباري بالإكراه بالتهديد بفضح سر من وقع عليه الابتزاز (حميد، ٢٠١٠،ص١٤).
- **التزوير:** وهو تغيير للحقيقة بقصد الغش في محرر وبإحدى الطرق المنصوص عليه بالقانون تغييرًا من شأنه أن يسبب ضررًا (العمري، ٢٠٠٨، ص١٥).
- **الاختلاس:** وهو نهب المال العام أو تبديده أو إبداله أو كتمه أو التصرف فيه تصرف المالك أو استهلاكه أو الامتناع عن تسليمه لمن يلزم التسليم إليه أو إقدامه على فعل يعد تعديًا على المال العام (لبادة، ٢٠٠٦،ص٩٠).

رابعا/ آليات مكافحة الفساد:

هناك عدة آليات لمكافحة الفساد منها ما يلي (الشواورة، ٢٠٠٩، ص١٣٢):

١- التركيز على البعد الديني والأخلاقي لمحاربة كافة أشكال الفساد وسوء الإدارة.

٢- تفعيل الدو ر الارشادي للمدارس والجامعات والجمعيات الأهلية ودور العبادة على حد سواء.

٣- تعزيز دور الرقابة والمساءلة المهنية للهيئات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإعلامية والشعبية.

٤- العمل على إيجاد جهاز قضائي مستقل وعادل يتكفل باحترام القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد.

٥- تبني الأنظمة التي تقوم على أساس فصل السلطات وسيادة القانون والمؤسسة الإدارية.

وأضافت (إيمان ومريم، ٢٠١٢، ص ١٢) ما يلي:

١- الحد من البيروقراطية المعقدة والحد من العراقيل التي تجعل المواطن يلجأ على طرق ملتوية لإنهاء معاملته وتيسير أموره.

٢- تحسين الأوضاع المادية للموظفين.

٣- إشعار الموظف بالمسئولية الملقاة عليه.

٤- تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدي دوره في توجيه الموظف إلى سبل اكتساب الأخلاقيات الإدارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

٢-١-٤-٢ مؤشر الحكم الرشيد :

وهو مؤشر يعمل على قياس مدى توافر مرتكزات الحكم الرشيد وفعالية الهيئات الحاكمة في الجمعية(البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،٢٠١٣، ص١٣) .

- **مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته:**

أولا/ مفهوم الحكم الرشيد:

قد يرى أحدهم أن الحكم الرشيد على أنه الحاكمية، وهناك من يرى بأنه هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة بصورة عالية من النزاهة والشفافية ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد وفي ظل سيادة القانون وهو الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين سواء أكانوا أفرادًا أو مجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة، وهو القواعد الطموحة الموجهة لإعانة الفاعلين في العمل ومساعدتهم بطريقة شفافة وفي إطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على أن تساهم في ذلك الأطراف الفاعلة (مطير،٢٠١٣،ص)، والحكم الصالح أو الحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها، طويلة الأمد على أجيال متعددة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة، بواسطة الناس، ويضمن احترام المصلحة العامة، ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة عموم المجتمع (الغزالي،٢٠١٠،ص٣)، فالحكم الصالح هو الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين سواء أكانوا أفرادا أو مجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة وفض الخلافات ما بينهم ومع الدولة (أحمد، ٢٠٠٨،ص١٧).

وعليه يمكن تعريف الحكم الرشيد على أنه" الآلية التي تمكن الأفراد من تحقيق مصالحهم والالتزام بمسئولياتهم بطريقة شفافة وضمن الاطار القانوني للدولة "

ثانيا/ **مبادئ ومقومات الحكم الرشيد :**

١- **الشفافية:**

وهي الافصاح الفعلي غير المشروط عن كافة المعلومات، وقد ساعد على ذلك الإعلام الدقيق المكثف، وتوفر تكنولوجيا المعلومات لجميع الأفراد في المجتمع، وزيادة الايمان العالمي بحق كل فرد في المعرفة (Ginsberg &Others,2012,p3).

٢- المشاركة

حق كل مواطن في المشاركة في صنع القرارت واتخاذها، والمشاركة تقتضي توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة ووجود أطر ومؤسسات يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام(عبد اللطيف،٢٠١٣،ص٧).

٣- المساءلة والمحاسبة:

وهي وجود آليات لتقديم التقارير حول استخدام موارد المؤسسة وتحمل المسئولية من قبل المسئولين عن الإخفاق في تحقيق أهداف الأداء المحدد (المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية،٢٠١١، ص٢٢).

٤- الفاعلية وحسن الاستجابة:

وذلك من خلال اعتماد مدونات سلوك ومواثيق شرف أو أخلاقيات العمل في إطار المؤسسات العامة تحدد للعاملين فيها مجموعة السلوكيات التي يجب أن تراعيها أثناء أداء المهام وفي علاقتهم مع الجمهور، وربط المواثيق بنظام واضح بالإضافة لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال إعطاء حوافز للملتزمين وفرض عقاب على المخالفين، وهو ما يعزز قيم النزاهة في العمل ويعزز كذلك ثقافة محاربة الفساد(محمد، ٢٠١٣، ص٨).

٥- حكم القانون:

أي مرجعيته وسيادته على الجميع ووجود بنية مستقرة له باعتباره يحمي حقوق كل فرد من أفراد المجتمع، ويُتيح السبيل للمشاركة والإنصاف والحماية، كما انه التدبير الذي يضمن قيام آليّة تُخوّل جميع المواطنين ضمان حقوقهم ومتابعة مصالحهم، وهذا يقودنا إلى الحاجة إلى تكريس ثقافة احترام القانون الذي يفضي إلى تعزيز قيم المواطنة الصالحة (الغزالي، ٢٠١٠، ص٥).

٦- المساواة والاندماج الاجتماعي :

حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق، واحترام مبدأ المساواة والاندماج الاجتماعي يقتضي :

- تطهير القانون من كل شوائب التمييز.
- إنشاء القانون على قيم العدالة وتكافؤ الفرص (عبد اللطيف، ٢٠١٣،ص١٢).

٧- الاستجابة وبناء التوافق والرؤية الاستراتيجية:

ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح المجتمع ككل في زمن معقول وبدون أي استثناء.

أما التوافق فيعني التوفيق بين المصالح المختلفة للمجتمع للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للمجتمع.

أما الرؤية الاستراتيجية فإنها تتجدد بمفهوم التنمية واجتماع جهود كل من مؤسسات القطاع الخاص والأهلي والدولة من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي وأفراده ، كما تعني الرؤية الاستراتيجية أن يمتلك القادة والجمهور منظورًا عامًا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة (فرج،٢٠١٢ ،ص٢٨)

٢-١-٤-٣ مؤشر التنمية:

وهو مؤشر يعمل على قياس مدى اهتمام الجمعية بتنفيذ الأنشطة والمشاريع التنموية وفق منهجية تنموية صحيحة مع مراعاة حجم الانفاق التنموي للجمعية بالنسبة لحجم الانفاق التنموي لبقية الجمعيات محل التقييم (البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،٢٠١٣، ص١٣).

- مفهوم التنمية ومقوماتها:

أولا/ مفهوم التنمية:

تعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية، وهناك فرق بين التنمية والنمو، فالتنمية لغة مشتقة من الفعل نمو (فهو ينمو نموا ، أي زاد وكثر، ومن) نمي (أي نمى تنمية الشيء، جعله ناميا ، أي زاد في حجمه، كما أن النمو يعني الزيادة الطبيعية دون تدخل، وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار حيثما وجد تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، أما المفهوم العلمي فهو يتناول مصطلح التنمية من كل الجوانب الحياتية الشاملة، ويهدف لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الإنسان (قشوع،٢٠٠٩، ص١٤)، **وعرفت التنمية على أنها:**

- عملية مقصودة للتغيير الايجابي في كافة مجالات الحياة تهدف إلى تحسين جودة حياة الناس بعدالة وزيادة قدرتهم على المشاركة بفاعلية في إدارة شئونهم دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (العالول وآخرون،٢٠١٢، ص٣٦).
- عملية إحداث مجموعة من التغييرات في المجتمع لإكسابه القدرة على التطوير الذي يضمن تحسين حياة الناس وقدرتهم على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة والمستجدة،

وفـي المجـالات الحياتيـة المختلفـة (مركـز تطـوير المؤسسـات الأهليـة الفلسـطينية، ٢٠٠٨، ص٨).

- عمليـة مستمرة و مقصـودة، تهدف علـى إحداث تغيير إيجـابي فـي البنـى الاجتماعيـة والاقتصـادية للمجتمـع وبمشاركة فعالـة من قبل المجتمعات المحليـة والجهات الحكوميـة وغير الحكومية (قدرات، ٢٠٠٥، ص٣).
- عمليـة ديناميكيـة يشـارك فيهـا أفراد المجتمـع للعمـل علـى نقل مجـتمعهم مـن الحالـة السلبية إلى حالة الايجابية عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات المجتمع المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي في عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع من مرحلة إلى مرحلة جديدة من التطور (برنامج المجتمع المدني العراقي، ٢٠٠٦، ص٣).
- والتنمية بمفهومها الشامل تعني توفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة (أبو غزالة وشكري،٢٠٠٦ ، ص٣٢).

وعليه يمكن تعريف التنمية على أنها: " عملية تغيير ايجابي ومستمر موجه لكافة جوانب الحياة بهدف تحسين مستوى حياة الأفراد والأجيال القادمة".

ثانيـا/ مقومـات التنميـة (مركـز تطـوير المؤسسـات الأهليـة الفلسـطينية ، ٢٠٠٨، ص١٠):

١- **الشـمولية:** بحيـث تشـمل كافـة منـاحي الحيـاة علـى الصـعيد السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي والثقـافي، وتشـمل كـل المؤسسـات الحكوميـة والخاصـة والأهليـة الموجـودة فـي المجتمع، وتشمل كذلك جميع الأفراد في المجتمع مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدهم، وتشمل أيضا كل فرد بذاته جسديا ونفسيا وروحيا، فهي لا تترك أي ناحية في البلد أو المجتمع إلا وتعمل على تطويره وتحسينه.

٢- **التكامليـة:** أي أنهـا تهـتم بكـل الأفـراد والجماعـات والتجمعـات والمجـالات المختلفـة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها، بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة، ولا يمنع نمو أحدهما نمو الآخر أو يعرقله.

٣- **الاستدامة:** تسعى دائما للأفضل، وتكون لديها قابلية للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية و ثقافية.

٤- **الثقافة التنموية:** وهذه الثقافة تعتبر من المقومات الأساسية لبناء عملية تنموية مجتمعية وبوعي عام بأهمية الممارسة التنموية وتستند أولا إلى إيمان وتضافر الجهود على المستوى الوطني، وثانيا محاربة النظرة التشاؤمية وعدم الثقة بالمستقبل.

٥-**ربط الإغاثة بالتنمية:** وذلك نظرا للتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني بفعل السياسات الإسرائيلية، وما يترتب عنها من تشوهات اقتصادية واجتماعية.

٦- **التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي:** أي التخطيط المبني على المشاركة المجتمعية وفلسفة ضرورة تكامل القطاعات، لإحداث تنمية مستدامة محورها الرئيس التنمية البشرية.

٧- **العدالة في توزيع الموارد:** أي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال إصلاح هيكل الأجور والدخول وتعدد الشرائح الضريبية حسب المقدرة التكليفية للأفراد ودعم السلع والخدمات العامة وتمكين المواطنين من العيش بكرامة بتوفير فرص العمل لهم.

٨- **المساواة:** تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم.

تم خلال هذا المبحث التعرف على الجمعيات الأهلية وأهميتها وأهم خصائصها وكذلك تم التعرف على ماهية البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء كبرنامج تقييمي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ومؤشرات هذا البرنامج والتي تتلخص في مؤشر الفساد، حيث تم توضيح مفهوم الفساد وأسبابه وآليات مكافحته، وكذلك مؤشر الحكم الرشيد وتم بيان مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته بالإضافة لمقوم التنمية وتم التعرف على مفهوم التنمية وأهم مقوماتها وسيتم الحديث في المبحث القادم عن نظم المعلومات المحاسبية لربطها بالبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

المبحث الثاني : نظم المعلومات المحاسبية

- **مقدمة**
- **مفهوم النظام**
- **مفهوم نظم المعلومات**
- **مكونات نظم المعلومات**
- **نظم المعلومات المحاسبية**
- **مكونات نظام المعلومات المحاسبي**
- **عناصر ومقومات نظام المعلومات المحاسبي**
- **الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلا وكفؤا.**

المبحث الثاني : نظم المعلومات المحاسبية

٢-٢مقدمة:

تمثل نظم المعلومات أحد أشكال النظم التفاعلية والتي ترتبط بالبيئة المحيطة تؤثر وتتأثر بها، حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في أجواء ديناميكية متغيرة تفرضها البيئة المحيطة (عبد الله وقطناني ،٢٠٠٧، ص٤).

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية من النظم المحورية في المنظمة، وعلى الرغم من أن وجود هذا النظام أصبح تقليديا، فإن تقنية المعلومات الحديثة المتوفرة حاليا هي الطريقة التي يعمل بها نظام المعلومات المحاسبية، إذ تم تبني الكثير من التقنيات الحديثة في عمليات نظام المعلومات المحاسبية، لذلك فإن هذا النظام بحاجة إلى تطوير إجراءات للرقابة كأحد مكوناته المهمة، والتي تمنع حدوث أخطاء في النظام، وتساعد في اكتشافها، إن قيمة نظام المعلومات المحاسبية المتصف بالدقة والكفاءة، تظهر بشكل جلي من خلال قدرة هذا النظام على تقديم مساعدة لمنظمة الأعمال تسهم في زيادة قدرتها التنافسية، مقارنة مع منافسيها في السوق، من خلال مقدرة النظام على توفير المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات (حمدان ، ٢٠١٢، ص٧٢).

٢-٢-١مفهوم النظام:

هناك عدة تعريفات للنظام وهي :

- مجموعة من الأجزاء المتفاعلة التي تعمل ضمن حدود معينة لتحقيق بعض الأغراض (الفتلاوي، ٢٠١٢، ص٢٧٥).
- مجموعة من العناصر المترابطة، تتفاعل وتتكامل فيما بينها ومع بيئتها لتحقيق أهداف مشتركة (قاعود، ٢٠٠٧، ص١٩).
- عبارة عن إطار عام وشامل لمجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى هذا النظام إلى تحقيقها، سواء كانت الأهداف رئيسية أو فرعية وتحدد تلك الأهداف بنوع النظام الذي نعنيه (الشريف، ٢٠٠٦، ص٢٦).

- مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين (أبو سبت، ٢٠٠٥، ص٣٣).

- مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة(السقا، ٢٠٠٣، ص١٥).

ويمكن تعريف النظام بأنه "مجموعة من المقومات المتداخلة والمتكاملة تعمل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين في بيئة معينة وزمن معين".

٢-٢-٢ مفهوم نظم المعلومات :

تمثل عملية اعداد البيانات واستخدام المعلومات عصب المجتمعات المعاصرة، بل أصبحت تشكل جزءا هاما من الوقت الذي يقضيه الفرد في أداء عمله، وبالتالي أصبحت أحد العوامل التي تحدد أداء المنظمات (العمري، ٢٠٠٩، ص١٤).

ولقد تعددت تعريفات نظم المعلومات فمنهم من عرفها على أنها :

- مجموعة من الإجراءات النظامية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها وتحويلها الى معلومات وتوزيعها على المستخدمين (Hall,2013,p5).

- مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها (أجهزة الحاسوب، والبرمجيات، وشبكات الحاسوب، والأفراد) لتجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وإنتاج المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، بالشكل والحجم المناسبين وتوزيعها على الجهات المعينة في المؤسسة لتحقيق الفائدة المرجوة منها(رومي وصلاح، ٢٠١٢، ص١٣٦).

- مجموعة من الإجراءات التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات يمكن أن تستخدم لصنع القرار(السديري، ٢٠١٠، ص٤).

- مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل انتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (سوفيان، ٢٠١٢، ص٩).

- مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات والاتصالات وقواعد البيانات والتي تعمل بشكل يدوي أو آلي أو ميكانيكي على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ثم نشرها للمستفيد (إسماعيل،٢٠١١، ص٢٧).

- الأساليب الممكننة، والأنشطة التي تستخدم لتحويل المدخلات التنظيمية كالمواد والأفكار والمعلومات إلى مخرجات كالسلع والخدمات (Daft, 2010, p199).

وتعرف الباحثة نظم المعلومات على أنها " مجموعة من المكونات المادية والبشرية والتي تتفاعل مع بعضها البعض لإنتاج المعلومات المفيدة وتوصيلها إلى مستخدميها بالوقت المناسب والشكل المناسب لتحقيق الأهداف المرجوة منها" .

٢-٢-٢-١ مكونات نظم المعلومات :

تتكون نظم المعلومات من مجموعة من النشاطات التي يتوجب القيام بها، كي تتمكن من إيصال المعلومات بشكل دقيق وملائم، وتوفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب (جل، ٢٠١٠، ص٢١) وهذه المكونات هي :

المدخلات: وتتمثل المدخلات في البيانات الخام والموارد الطبيعية وغيرها، وفقا لمدخل النظم فإن المنظمة نظام مفتوح يأخذ مدخلاته من البيئة المحيطة ومن ثم يعيدها الى ذات البيئة بعد اجراء عمليات التحويل عليها(أبو سبت، ٢٠٠٥،ص٣٤).

المعالجات: وهي الآلية التي يتم التعامل بها مع المدخلات لتحوياه إلى مخرجات وتعتبر المعالجة مكونًا أساسيًا في النظام لكونها تحول المواد الخام أي المدخلات إلى مخرجات تحقق أهداف النظام، كما أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لا تتم بشكل عشوائي، بل تتم بشكل منظم ومخطط ومقصود لغرض تحويل المدخلات إلى مخرجات مفيدة (الشمري، ٢٠٠٨، ص٢٩).

المخرجات : وهي التدفقات الخارجة من النظام والناتجة من عمليات المعالجة والتحويل للمدخلات حيث يتم تحويل المواد الخام والطاقة إلى سلع وخدمات والبيانات الى معلومات يمكن الاستفادة منها (مراد، ٢٠١٠، ص١١).

الرقابة: يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن نظام المعلومات ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات(جل، مرجع سابق، ص٢١).

التغذية العكسية: تعتبر المعلومات المرتدة الأداة التصحيحية للمخرجات أي أنها أداة لتحقيق الرقابة على عمل النظام ويمكن تقسيم المعلومات المرتدة الى نوعين:

- معلومات مرتدة تصحيحية يقصد بها ارجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح
- معلومات مرتدة بهدف التطوير تعمل على تطوير أداء النظام أو تغيير الأهداف (رمضان، ٢٠٠٨ ، ص٤٥).
- **يوضح الشكل (٢-١) مكونات نظم المعلومات المحاسبية:**

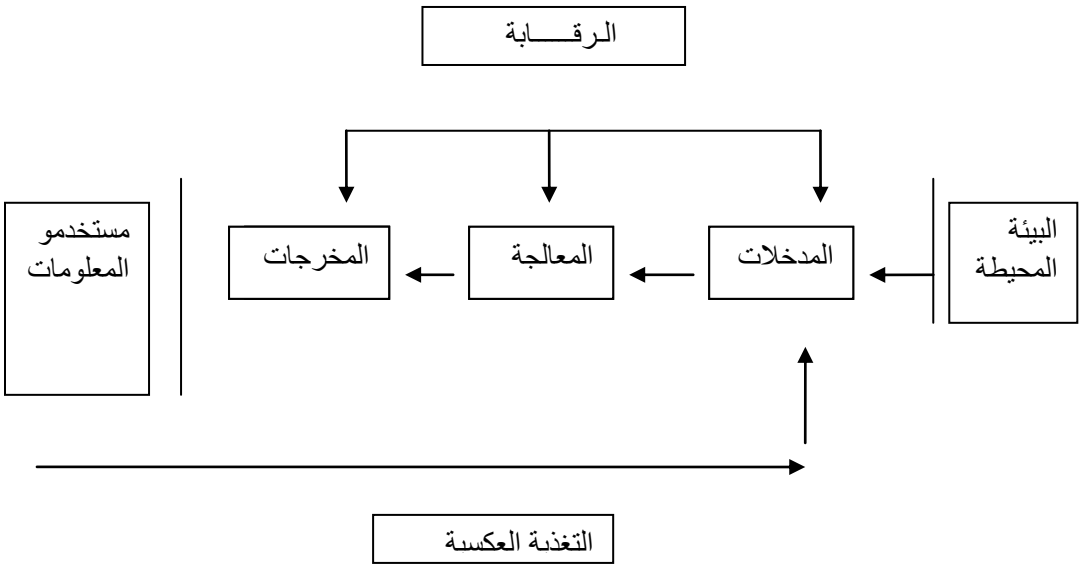

المصدر: (أحمد، ٢٠١٣، ص١١).

٢-٢-٣ نظم المعلومات المحاسبية:

يعد النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والأطراف الأخرى، بالبيانات والمعلومات اللازمة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات، ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات المالية التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفتريا وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، ولكن أصبح ينظر إليه في الحاضر والمستقبل إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفتري للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر الأساس المطلوب لعملية اتخاذ القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (عبد الله، ٢٠٠٧، ص١٦٥).

وتمثل نظم المعلومات المحاسبية شكلا من أشكال النظم التفاعلية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بعلاقات متبادلة تؤثر كل منهما بالأخرى حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في أجواء ديناميكية صغيرة تفرضها البيئة المحيطة (دباغية والسعدي، ٢٠١١، ص٦٠).

وعليه فإن نظام المعلومات المحاسبي يعرف على أنه: مجموعة الموارد البشرية والمادية التي تهدف إلى جمع البيانات الاقتصادية المتعلقة بجميع أنشطة المنظمة، ومعالجتها وتوفيرها بشكل معلومات إلى مستخدميها لتمكينهم من إصدار الأحكام واتخاذ القرارات المختلفة (صلاح، ٢٠١٤، ص٨).

وأيضا هو عبارة عن نظام يقوم بعملية جمع البيانات وتسجيلها وحفظها وتشغيلها (معالجتها) لإنتاج معلومات تلزم لصناع القرار، إذ يمكن أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها بمساعدة أنظمة خاصة بالتصميم، والتنفيذ، ومراقبة المعلومات، وتستخدم هذه الأنظمة مصادر تكنولوجيا المعلومات جنبا على جنب مع ضوابط الرقابة المحاسبية التقليدية لتزويد المستخدمين بالمعلومات المالية اللازمة لإدارة المنظمات (العبيدي، ٢٠١٢، ص١١).

كما يعرف بأنه النظام الذي يعمل على جمع البيانات ومعالجتها وتصنيفها وتسجيل الأحداث المالية من أجل توافر المعلومات التي تمكن من صنع القرار والاحتفاظ بوحدة التوجه .(Sajady, Dastgir, 2008, p2)

كما عرف على أنه: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية(الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩، ص١١).

كما عرف بأنه: مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة المنظمة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الاجراءات و الوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الادارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات المهتمة بأعمال المنظمة لأغراض اتخاذ مختلف القرارات (العماري، ٢٠٠١، ص٥٧).

وتعرف الباحثة نظام المعلومات المحاسبي على أنه "مجموعة من الوسائل المادية والبشرية التي تقوم بجمع وتشغيل البيانات والأحداث المالية لإنتاج معلومات مالية وكمية لازمة لاتخاذ القرارات للأطراف الداخلية والخارجية".

٢-٢-٣-١ مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي عادة من خمسة مكونات أساسية هي (الزعانين، ٢٠٠٧، ص٢٩)، (حجاج ومسعودي، ٢٠١٣، ص٦):

١- **الأفراد** :هم الأشخاص المختصون بوظائف إعداد النظم، وإعداد البرامج وتشغيلها وأمنها، ويقوم المدير بالإشراف على الوظائف والعمليات المالية.

٢- **الإجراءات:** اليدوية والآلية المتعلقة بجمع وتشغيل وخزن البيانات حول أنشطة المنظمة.

٣- **البيانات:** البيانات الخاصة بعمليات مختلف أعمال المنظمة.

٤- **البرمجيات:** المستخدمة لتشغيل عمليات المنظمة.

٦- **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:** والتي تتضمن الحاسبات والأجهزة المحيطة بها وأجهزة شبكات الاتصالات.

٢-٢-٣-٢عناصر ومقومات نظام المعلومات المحاسبي:

يحكم النظام المحاسبي كأي نظام مجموعة من العناصر والمقومات وذلك لتحقيق الهدف الذي قام من أجله وهذه العناصر يمكن اجمالها في التالي (أبو هداف، ٢٠١١، ص٢٢):

١- المستندات والأوراق الثبوتية سواء كانت داخلية تعد داخل المنشأة أو خارجية لإثبات العمليات المالية التي تحدث مع الغير وتعد هذه المستندات دليل موضوعي يؤيد حدوث العمليات المالية ومن أمثلتها الفاتورة الضريبية، امر الشراء، سند الصرف، سند القبض وغيرها.

٢- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.

٣- الاجراءات المحاسبية المكتوبة والمرسومة لتسلسل العمليات المالية والتي تحدث داخل المنشأة.

٤- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

٥- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات وتحولها لمعلومات مفيدة وملاءمة

وأضاف (الرشيدي، ٢٠١٢، ص٢٤) مجموعة من العناصر تتلخص فيما يلي:

١- **المجموعة الدفترية والسجلات المحاسبية:** وهي الدفاتر والسجلات التي تستخدمها المؤسسة سواء كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية، إذ يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق، ويتم بها اثبات القيود وتبويب الحسابات، وتشمل دفاتر اليومية العامة والعامة والمساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ودفاتر الأستاذ العام والمساعد، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة والأجور وغيرها.

٢- **مجموعة التقارير المالية والكشوف:** وهي مجموعة القوائم المالية التي تمثل قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي، وهذه القوائم تعد في قسم المحاسبة لتقديمها، إما إلى أصحاب المشروعات أو لعرضها على الجمهور أو تحتاجها الدولة، وهي تشمل التقارير الفورية والدورية التي تعد على أساس المستندات والسجلات المحاسبية، وتتضمن عرضًا وتحليلًا للبيانات المالية وتفسيرًا لها.

٣- **مجموعة الإجراءات الرقابية:** وهي مجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المتخذة التي تنظم العمل المحاسبي في الشركة، التي تضمن تحقيق رقابة صارمة على معالجة العمليات المالية، وتبعد احتمالات حدوث الأخطاء أو ارتكاب الغش وتلافي الاختلاسات.

ومن الأمثلة على الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كما ذكر (Appiah&others,2014,p8) وضع قيود على نوع المعلومات التي يمكن الوصول إليها من قبل الموظفين من خلال استخدام كلمات سر معينة، وكذلك اقتصار استخدام نظم المعلومات المحاسبية على موظفي الحسابات الرئيسيين وقسم المالية.

٢-٢-٣-٣ الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلا وكفؤا هي (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩،ص١١-ص١٢). :

١- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة علية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

٢- أن يزود الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار البدائل المتوفرة للإدارة.

٣- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

٤- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

٥- أن يكون سريعا ودقيقا لاسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها

٦- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة .

تم التعرف خلال هذا المبحث على مفهوم النظم ومفهوم نظم المعلومات ومفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومكوناتها وخصائصها والخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لكي يكون كفؤًا وسيتم الحديث في المبحث القادم عن متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وذلك للربط بين ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية وتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

المبحث الثالث:

متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

- **متطلبات تقييم الأداء في الجمعيات الأهلية**
- **متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية**
- **نظام معلومات محاسبي جيد**
- **وجود مؤشرات أو مقاييس للأداء**
- **وجود المؤشرات التي يقوم عليها البرنامج في نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية**
- **نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والاستعداد المؤسسي ضد الفساد**
- **نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والحكم الرشيد**
- **نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والتنمية**

المبحث الثالث

متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

٢-٣-١ مقدمة :

نصت المادة (١٠) من قانون الجمعيات الأهلية رقم (١) لسنة(٢٠٠٠) على أن العلاقة بين الجمعيات الأهلية والوزارات المختصة تكون على أساس من التنسيق والتعاون والتكامل لما فيه الصالح العام أي اعتماد مبدأ الشراكة ولا يمكن النجاح في استراتيجية الشراكة بدون تناول المعلومات والمعطيات بشكل شفاف وعلى ضوء تقسيم العمل وتحديد الأدوار (أمان، ص٢٢)، لذا فقد جاء البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء لتعزيز هذه المادة من القانون ولمساعدة الجمعيات الأهلية في تعزيز قدرتها وفعاليتها في تنمية المجتمع الفلسطيني ونظرًا لكون هذا البرنامج يقوم على تقييم هذه الجمعيات فلابد من وجود متطلبات لهذا البرنامج في الجمعيات الاهلية للاستناد عليها عند عملية التقييم الفعلية.

٢-٣-٢ متطلبات تقييم الأداء للجمعيات الأهلية:

لتقييم الأداء في أي نشاط لابد من توافر العناصر التالية (ناصر،٢٠١٠،ص٥٣):

- تحديد الأهداف بشكل واضح وأن تكون مشتقة من رسالة الجمعية.
- تعريف ماهية الجمعية وما يجب أن تفعل ورسالتها ودراسة البدائل المختلفة للموارد.
- تحديد الأولويات من أجل تعريف معايير الانجاز والأداء والنتائج.
- وجود مجموعة من المعايير التي يمكن عن طريقها قياس أداء الجمعية وتركيب مؤشرات رقمية للتعبير عن هذه المعايير.
- وجود مراجعة منتظمة للأداء والنتائج من أجل تعديل الأهداف إذا لزم الأمر وتعريف الأداء غير المرضي والأنشطة غير المنتجة وهذا يساعد في تطوير آلية تساهم في تحسين الأداء.

٢-٣-٣ متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:

يعتبر البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية برنامج تقييمي ولتطبيق هذا البرنامج التقييمي لابد من توافر العناصر التالية:

أولا- نظام معلومات محاسبي جيد:

يقوم البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء باستيفاء المعلومات من الجمعيات الاهلية من خلال نظامها المالي والإداري، لذا فإن تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الاداء يتطلب من الجمعية الأهلية أن توفر ما يلي لأغراض التقييم المالي (دليل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء، ص٢٠):

١- النظام المالي
٢- التقرير المالي لمدقق الحسابات
٣- ميزان المراجعة
٤- حسابات الاستاذ
٥- سجل حركة الصندوق
٦- سندات القبض والضرف
٧- دفاتر الشيكات وكعوبها
٨- كشف حركة البنك للحسابات الرئيسية والفرعية
٩- سجل الشيكات الملغاة
١٠- كشف صرف المحروقات
١١- جميع المعاملات المالية

ولكي تكون نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية جيدة يجب أن تتوفر فيها المؤشرات التي يقوم عليها البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء والتي تتمثل في:

١- القدرة على محاربة الفساد
٢- تلبية مبادئ الحكم الرشيد
٣- دعم التنمية.

١- نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والاستعداد المؤسسي ضد الفساد:

لنظم المعلومات المحاسبية دور مهم في مكافحة الفساد المالي وخاصة إذا كانت هذه الأنظمة على درجة كافية من الكفاءة والفاعلية ولا يتخللها قصور في جوانب معينة، **إذ أن من أهم الأسباب المؤدية إلى بروز وتنامي ظاهرة الفساد المالي كما أشارت دراسة (ناجي، ٢٠١٢، ص٢٩٥) ما يلي:**

١-وجود الكثير من الثغرات في نظام المعلومات المحاسبي والتي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره (المدخلات والمعالجة والمخرجات)

٢-عدم القدرة على السيطرة على البيانات مع تزايد حجم الأعمال في ظل النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي، مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار الأمر الذي يساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي.

٣-عدم تحديث نظام المعلومات المحاسبي بالتقنيات الحديثة وبالتالي عدم مواكبة نظام المعلومات المحاسبي الحالي للتطورات والمتغيرات البيئية (والتي تعد ظاهرة الفساد المالي أحد ملامحها).

٤-ضعف عملية التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في المؤسسة وذلك بسبب افتقار نظام المعلومات المحاسبي المعمول به إلى قاعدة بيانات مركزية متكاملة توصل الحلقة المفقودة بين النظم الفرعية وتعمل على تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها، والتي من الضروري أن يتم رفدها بالتقنيات الحديثة من خلال أنظمة معالجة البيانات لزيادة كفاءة أدائها في مكافحة الفساد المالي.

٥-وجود تكرار في كتابة البيانات والمستندات أكثر من مرة واحدة ضمن النظام المعمول به يزيد من فرصة حدوث التلاعب والتزوير والخطأ، فضلا عن انعدام السرعة والدقة في إعداد المستندات.

وقد أشارت دراسة (شرف،٢٠٠٥، ص١٥٩) إلى أن العديد من الجمعيات الخيرية تعاني من بعض القصور في نظم المعلومات المحاسبية في بعض الجوانب وتتمثل في :

- عدم قيام نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية بتقييم أداء البرامج والمشاريع وكشف الانحرافات وقت حدوثها بمعنى عدم وجود دور فاعل لها في الرقابة والمتابعة ولا تساهم في رفع الكفاءة الفنية والإدارية للجمعية.
- عدم قيام نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية بدور فاعل في إعداد موازنات البرامج والمشاريع في الجمعيات الأهلية وهذا يعني اقتصار الأنظمة المحاسبية على تسجيل المعاملات المالية واستخراج التقارير للأطراف الخارجية وعدم وجود دور فاعل لها في عملية التخطيط.

وقد أضاف (العالول،٢٠١١،ص١٥) ما يلي:

- **عمومية وضبابية التقارير المالية السنوية:** يلاحظ أن كل التقارير التي تصدرها الجمعيات الخيرية هي تقارير عامة لا يستطيع فهمها سوى المتخصصين حيث لا يتم

إرفاقها بإيضاحات سهلة الفهم للمواطن العادي، لذلك فإن مناقشة هذه التقارير في الجمعية العمومية لا يتم بالطرق السليمة وفي الغالب تكون المناقشة شكلية غير معتمدة على التقارير لأن معظم أعضاء الجمعية العمومية لا يستطيعون تفسير ما هو موجود في هذه التقارير.

- **وجود بعض الثغرات في إجراءات الشراء:** حيث تقوم العديد من الجمعيات بالاعتماد على الصرف النقدي المباشر من الصندوق في معظم عمليات الشراء، كما يوجد لدى البعض الآخر تحيز لبعض الموردين بالرغم من عدم تقديمهم لأقل الأسعار والذي يمتد إلى المناقصات تحت مبررات جودة البضاعة ومطابقتها للمواصفات.
- **ضعف إدارة المخازن والأصول الثابتة:** حيث تعاني العديد من الجمعيات من وجود ضعف في عملية إدارة مخازنها وفي إدارة عمليات الإتلاف حسب الأصول، بالإضافة إلى عدم وجود سجل واضح ومحدث للأصول الثابتة.

أما دراسة (البحيصي، ٢٠١٢، ص٢٧٧) فقد أكدت بأن المؤسسات الأهلية تعاني من خلل واضح في أداءها المالي والمحاسبي ينبع من الضعف والقصور في أنظمتها المالية والمحاسبية ومن أهم علامات هذا القصور ما يلي:

- عملية تدقيق الحسابات هي عملية شكلية ولا تؤدي الغرض المطلوب.
- مدقق الحسابات الذي يشرف على إعداد الحسابات هو الذي يقوم بتدقيقها في معظم الحالات.
- تكليف محاسبي الجمعيات بأعمال لا تتناسب وطبيعة عملهم المحاسبي.
- عدم وجود لوائح مالية مكتوبة تنظم العمل المالي في معظم الجمعيات الأهلية.
- الاعتماد على الخبرة الشخصية في إدارة الأمور المالية التي لا يوجد فيها تنظيم.

٢- نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والحكم الرشيد

يؤثر الحكم الرشيد على جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي من خلال (زغيب وزبرق،٢٠١٢، ص٨):

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة إحداهما الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ووجود نظم معلومات محاسبية جيدة في الجمعيات الأهلية يساعد على جمع وتصنيف وتقديم المعلومات لمجلس الإدارة والعاملين في الجمعية في أي وقت يحتاجون إليه وهو يساعد على تدعيم الشفافية في العمل ويساعد على إجراء تقييم موضوعي لما تم انجازه من أعمال **وبوجه عام تتمثل مساهمة الجمعيات الأهلية في تعزيز الحكم الرشيد فيما يلي (برنامج دعم المجتمع المدني،٢٠١٢، ص١٥):**

- يقاوم الحكم الرشيد أشكال الفساد المالي والإداري والمالي عن طريق قيامه بتوفير الشفافية والمحاسبة، بحيث يمكن لأي مواطن أن يتأكد بأن الجمعية تترجم الموارد إلى برامج تحقق التنمية، وذلك عن طريق معرفة الآليات التي يتم بها صنع القرار، وتكلفة تقديم الخدمة، وجودة الخدمة المقدمة.
- يساعد على بناء كوادر في الجمعيات الأهلية، وإعداد صف ثاني من القيادات المستقبلية، ويمنع إغلاق باب العضوية على عدد محدود من الأعضاء.
- يساعد في تحديد الأهداف وسبل تحقيقها، والرقابة على الأداء، وضمان الاستمرارية بأسلوب علمي يعتمد على إدارة احتياجات وأولويات المجتمعات والفئات المستهدفة.
- يقلل الأزمات المالية والإدارية، ويساعد على الخروج بأقل الخسائر، ويضمن استمرارية وبقاء الجمعية.
- يحقق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.
- يساعد في تحسين عمل الجمعيات الأهلية وقياس العائد الاقتصادي منها وإبرازه.

٣- نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والتنمية.

تتجلى مساهمة الجمعيات الأهلية والتي تعتبر أحد منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية **من خلال الأبعاد الآتية (ملاوي، ٢٠٠٨، ص٢٦١):**

١- تساهم الجمعيات الأهلية في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية للفقراء أو عن طريق تقديم الخدمات لهم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

٢- تستطيع الجمعيات الأهلية تقديم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها من البيروقراطية وارتفاع تكلفة تنفيذ المشاريع، حيث أن الجمعيات الأهلية تسعى

للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلا عن ذلك فإن الجمعيات الأهلية هي الأقرب للمجتمع وأكثر دراية باحتياجاته.

٣- تعد الزكاة والصدقات والكثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء إعادة توزيع للدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وهذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين طبقات المجتمع، ويحول جزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارًا إلى الفئات الأكثر استهلاكًا وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

٤- إن المصروفات السنوية للجمعيات الأهلية لها أثر مباشر في الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة، وهناك أيضا الأثر المستحث الناتج من استهلاك أو طلب العاملين في الجمعيات الأهلية على السلع والخدمات في السوق، وبذلك فإن إجمالي الأثر على الطلب على السلع والخدمات يتمثل بمجموع الآثار الثلاثة: المباشر وغير المباشر والمستحث .

ونظرًا لكون الجمعيات الأهلية لها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع لذا يجب عليها تطوير أدائها ونظمها المالية والإدارية لتوفير معلومات جيدة وملاءمة بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت المعلومات في الوقت الحاضر أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/ التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية (شبير، ٢٠٠٦،ص٣٥).

وقد رصدت بعض البحوث والدراسات أن المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية تتركز بالتالي (عاصم وإبراهيم، ٢٠١٣ ص٢٤٦):

١- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

٢- التخطيط .

٣- توفير البيانات والمعلومات الملاءمة.

٤- توفير التكنولوجيا الملاءمة.

٥- النتاج بجودة عالية.

٦- نشر الوعي بين المواطنين.

٧- وضع السياسات الاقتصادية الملاءمة.

٨- توفير الأمن والاستقرار.

وحيث أن توفير البيانات والمعلومات الملاءمة من متطلبات التنمية الاقتصادية وهو ما توفره نظم المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون جيدة لإنتاج المعلومات الملاءمة لأغراض التنمية.

ثانيا/نظام رقابي فعال:

يساعد وجود نظام رقابي فعال في تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية كما يضمن المحافظة على أصول وأموال الجمعية بالإضافة لصحة البيانات والتقارير المالية والإدارية لذا فإن الرقابة الداخلية في الجمعيات الأهلية تصمم لتحقيق للتأكد من أن:

١- العمليات التي يتم تنفيذها تتم تبعا للتفويضات العامة والخاصة الصادرة عن الإدارة.

٢- استخدام الأصول وفقا للتراخيص الصادرة عن الإدارة.

٣- المقارنة بين حسابات الأصول والأصول ذاتها من حيث الوجود الفعلي يتم وفقا لقواعد منطقية وأن الإجراءات التصحيحية يتم اتخاذها تجاه كل تجاوز يكتشف.

٤- العمليات يتم تسجيلها بالصورة التي تحقق السماح بإعداد القوائم المالية وفقًا للقواعد المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا أو أية معايير أخرى تطبق على هذه القوائم (كلاب،٢٠٠٤،ص٥٢).

ثالثًا/ وجود مؤشرات أو مقاييس للأداء:

يقوم البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء على ثلاث مؤشرات رئيسية ويتفرع عنها مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي تخدم المؤشرات الرئيسية وحيث أن المؤشرات تعتني بقياس الظواهر محل الدراسة وفي الوقت نفسه تمكن من توفير أدوات ووسائل لمتابعة التقدم الآثار على الظواهر المدروسة ولذا فمن المهم توفر احصاءات جيدة للمساعدة في عملية التقييم وتحقيق الأهداف المنشودة من عملية التقييم، **ولكي تحقق مؤشرات الأداء الأهداف المنشودة منها يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية (مركز دعم المعلومات واتخاذ القرارات، ٢٠٠٨، ص٥):**

البساطة: يجب أن تكون المؤشرات بسيطة على قدر الإمكان بشرط الحفاظ على جوهر المتغير الذي نقيسه والصلة بالظاهرة محل القياس.

الوضوح : استناد المؤشرات في بنائها إلى مصادر بيانات موثقة ومعروفة وأن تكون يمكن التعبير عنها كميا ومنطقية لإتاحة القياس مع مرور الزمن.

الاتساق: اتساق المؤشرات بشكل عام مع أهداف الجمعيات الأهلية.

الدقة: يجب مراعاة مستويات واتجاهات الدقة في المصادر المختلفة وخاصة في حالة المؤشرات التي تعتمد على تعدد مصادر بياناتها.

القابلية للقياس: أن تكون المؤشرات قابلة للقياس سواء من الناحية الكمية أو الكيفية وتقوم على مقاييس دولية موحدة.

القابلية للمقارنة: القدرة على مقارنة الظاهرة في عدد من الجمعيات الأخرى وهو ما يستلزم توحيد تعريفات المؤشرات المختلفة.

رابعًا/ وجود كادر بشري مؤهل وملائم ضمن هيكل تنظيمي وإداري جيد:

يعد العنصر البشري المؤهل من الركائز الأساسية للارتقاء بالعمل في أي مؤسسة وهو العمود الفقري لاستمرار أي منشأة ، كما أن ملاءمة الفرد لمنظمته ذو تأثير مهم جدا على أداء المنظمة يتمثل في رضا الافراد عن إدارة وثقافة المنظمة ورضا المنظمة عن أداء وقدرات الأفراد حيث أن ملاءمة الفرد يشير إلى درجة تكييف قدراته وكيانه مع منظمته والحصول على أفضل اشباع ممكن على الصعيد الفردي وكذلك حصول المنظمة على درجة عالية من انتاجية الأفراد وبالتالي نجاح المنظمة في تحقيق مهامها (الغول، ٢٠١١،ص٤٢).

ولتحقيق الهدف من وجود كادر بشري مؤهل وملائم يجب أن يكون ضمن هيكل تنظيمي وإداري جيد والذي يعد وسيلة حيوية لمساعدة الجمعيات الأهلية في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (حريم والخشالي، ٢٠٠٦، ص١٤٥).

وعملية التقييم من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء لا تتم بدون كادر بشري مؤهل وملائم للقيام بعملية التقييم للجمعيات الأهلية وهم عبارة عن فرق التقييم الميداني للجمعيات الأهلية والذين يجب أن يكونوا على مستوى عالي من الكفاءة والملاءمة للوظيفة التي يقومون بها.

وكذلك تحتاج عملية التقييم إلى الأفراد القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية والذين يقومون باستخراج البيانات من نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية وهم أيضا يجب أن يكونوا على مستوى عال من الكفاءة والملاءمة لموافاة فرق التقييم الميدانية بالبيانات الصحيحة لأغراض التقييم.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- صدق وثبات الاستبانة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي تم القيام بها في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة.

٣-١ منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات بهدف التعرف على حالة موضوع الدراسة حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، وللوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنها ستستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختيارها لعينة الدراسة، وستستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

٣-٢ طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من البيانات:

١-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة على بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

٢-البيانات الثانوية.

تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتم

اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

٣-٣ مجتمع الدراسة:

وتمثل مجتمع الدراسة في الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة بجميع مجالاتها والبالغ عددها حتى نهاية عام (٢٠١٢) حسب دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر عن قطاع الشئون العامة والسياسية بوزارة الداخلية الشق المدني (٧٨٦) جمعية أهلية موزعة على جميع محافظات قطاع غزة وقد بلغ عدد الجمعيات في محافظة غزة حوالي (٤٠٨) جمعية والنصيب الأكبر للجمعيات هي الجمعيات الاجتماعية حيث تبلغ حوالي نصف عدد الجمعيات في قطاع غزة، وقد بلغت الجمعيات التي تزيد مصروفاتها عن مائتي ألف شيكل (١٨٥) جمعية حسب إحصائيات وزارة الداخلية وهي التي ستكون موضوع الدراسة كونها أحد شروط تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

٣-٤ عينة الدراسة:

تم اخذ عينة عشوائية من الجمعيات الأهلية التي تزيد مصروفاتها عن مائتي ألف شيكل، وقد بلغ حجم عينة الدراسة ١٢٠ جمعية وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد ١٠٠ استبانه، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد استبانتان نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ٩٨ استبانه بنسبة استرجاع ٨١.٦%.

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أولا :المعلومات العامة :

١- المسمى الوظيفي:

يبين جدول رقم (١) أن ٢٤.٥% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " مدير تنفيذي " ، و ٧٠.٤% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " محاسب أو مدير مالي" ، و ٣.١% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " رئيس مجلس الإدارة أو نائبه ".

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	24	24.5
محاسب أو مدير مالي	69	70.4
رئيس مجلس الإدارة أو نائبه	5	5.1
المجموع	98	100.0

وهذا يبين أن النسبة الأكبر ممن قاموا بتعبئة الاستبانة هم من الماليين أو الاداريين والذين يتعاملون مع نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية وكذلك هم من يقومون بتعبئة نماذج التقييم للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

٢- الدرجة العلمية :

يبين جدول رقم (٢) أن ٣.١% من عينة الدراسة درجتهم العلمية " دبلوم " ، و١١.٢% من عينة الدراسة درجتهم العلمية " ماجستير " ، و٨٢.٧% من عينة الدراسة درجتهم العلمية " بكالوريوس " ، و ٣.١% من عينة الدراسة درجتهم العلمية " دكتوراه " .

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	3	3.1
ماجستير	11	11.2
بكالوريوس	81	82.7
دكتوراه	3	3.1
المجموع	98	100.0

وتبين نتائج تحليل الدرجة العلمية أن ٣.١% فقط ممن قاموا بتعبئة الاستبانة هم من حملة الدبلوم بينما معظم من قاموا بتعبئة الاستبانة هم من حملة البكالوريوس أو الماجستير وهذا يعني أنهم على درجة مناسبة من التأهيل العلمي لتعبئة الاستبانة بشكل مهني وصحيح.

٣- الخبرة العملية داخل الجمعية :

يبين جدول رقم (٣) أن ١٤.٣% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية داخل الجمعية " اقل من ٣سنوات " ، و ٣٣.٧% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية داخل الجمعية " من ٦ إلى ١٠ سنوات " ، و٣٢.٧% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية داخل الجمعية " من ٣- ٥ سنوات " ، و١٧.٤% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية داخل الجمعية " ١١سنة فأكثر " .

جدول رقم (٣)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية داخل الجمعية

الخبرة العملية داخل الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٣سنوات	14	14.3
من ٦ إلى ١٠ سنوات	33	33.7
من ٣- ٥ سنوات	32	32.7
١١سنة فأكثر	19	19.4
المجموع	98	100.0

يشير تحليل الخبرة العملية لمن قاموا بتعبئة الاستبانة أن ٦٦.٤% منهم لديهم خبرة بالجمعية تتراوح خبرتهم في الجمعية بين ٣-١٠ سنوات وهذا يعني أن لديهم خبرة مناسبة في الجمعية تمكنهم من تعبئة الاستبانة بشكل سليم.

٤- مدة مزاولة الجمعية لنشاطها:

يبين جدول رقم (٤) أن ٣.١% من الجمعيات بلغ مدة مزاولتها لنشاطها " اقل من ٥سنوات " ، و٢٣.٥% من الجمعيات بلغ مدة مزاولتها لنشاطها " من ١١-١٥سنة " ، و٣٠.٦% من الجمعيات بلغ مدة مزاولتها لنشاطها " أكثر من ١٥سنة " ، و٤٢.٩% من الجمعيات بلغ مدة مزاولتها لنشاطها " من ٥- ١٠سنوات " .

جدول رقم (٤)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الجمعية لنشاطها

مدة مزاولة الجمعية لنشاطها	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥سنوات	3	3.1
من ١١-١٥سنة	23	23.5
أكثر من ١٥سنة	30	30.6
من ٥- ١٠سنوات	42	42.9
المجموع	98	100.0

تبين نتائج تحليل مدة مزاولة الجمعية لنشاطها أن معظم الجمعيات التي تم اختيارها كعينة للدراسة يزيد مدة مزاولتها لنشاطها عن ٥ سنوات وهذا يعني أن الجمعية لديها خبرة مناسبة للتعامل مع نماذج التقييم للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

٥- يقوم بإدارة عمل الجمعية بشكل مباشر :

يبين جدول رقم (٥) أن ٧٠.٤% من الجمعيات يقوم بإدارتها بشكل مباشر " مدير تنفيذي " ، و ٥.١% من الجمعيات يقوم بإدارتها بشكل مباشر " احد أعضاء مجلس الإدارة " ، و٢٢.٤%

من الجمعيات يقوم بإدارتها بشكل مباشر " رئيس مجلس الإدارة " ، و ٢.٠% من الجمعيات يقوم بإدارتها بشكل مباشر " شخص آخر " .

جدول رقم (٥)
القائم بإدارة عمل الجمعية

القائم بإدارة عمل الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	69	70.4
احد أعضاء مجلس الإدارة	5	5.1
رئيس مجلس الإدارة	22	22.4
شخص آخر	2	2.0
المجموع	98	100.0

تبين نتائج تحليل القائم بادرة عمل الجمعية أن ٧٠.٤% من الجمعيات محل الدراسة يقوم بإدارتها مدير تنفيذي ويعتبر هذا مؤشر جيد للجمعية حيث أن وجود ادارة تنفيذية للجمعية يعني أن هناك موارد جيدة للجمعية تستطيع تغطية تكاليف الادارة التنفيذية بالإضافة إلى أن وجود الإدارة التنفيذية يعني زيادة الجهات الرقابية التي تقوم بالرقابة على عمل الجمعيات الأهلية يتمثل في مجلس ادارة الجمعية.

عدد العاملين بالجمعية :

يبين جدول رقم (٦) أن ٥٣.١% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " ١-١٠موظفين " ، و ٩.٢% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " ١١-٢٠موظف " ، و ١٢.٢% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " ٢١-٣٠موظف " ، و ٤.١% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " ٣١-٤٠ موظف " ، و ٦.١% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " ٤١-٥٠ موظف " ، و١٥.٣% من الجمعيات بلغ عدد العاملين فيها " أكثر من ٥٠ موظف ".

جدول رقم (٦)
عدد العاملين بالجمعية

عدد العاملين بالجمعية	التكرار	النسبة المئوية
١-١٠موظفين	52	53.1
١١-٢٠موظف	9	9.2
٢١-٣٠موظف	12	12.2
٣١-٤٠ موظف	4	4.1
٤١-٥٠ موظف	6	6.1
أكثر من ٥٠ موظف	15	15.3
المجموع	98	100.0

يبين نتائج تحليل عدد العاملين بالجمعيات محل الدراسة أن ٥٣.١% من هذه الجمعيات لديها من ١-١٠ موظفين فقط وهذا يبين أن موارد الجمعيات ما زالت محدودة لتغطية تكاليف الموظفين لذلك نجد أن عدد الموظفين محدود في الجمعيات الأهلية.

٦- مجال عمل الجمعية (يمكن اختيار اكثر من خيار):

يبين جدول رقم (٧) مجال عمل الجمعيات ويتبين أن أكثر النشاطات تتمثل في النشاط " الاجتماعي " بنسبة ٣٠.٨% ، و أن اقل النشاطات تتمثل في النشاطات المتعلقة " بفروع الضفة " بنسبة ٠.٤% .

جدول رقم (٧)
مجال عمل الجمعية

مجال عمل الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعي	78	30.8
زراعي	16	6.3
بيئة	13	5.1
عائلية وعشائرية	4	1.6
طبي	25	9.9
نقابي	2	0.8
تعليم عالي	11	4.3
أخوة	3	1.2
شباب ورياضة	16	6.3
سياحة وآثار	3	1.2
ثقافة وفنون	11	4.3
اجنبية	2	0.8
حقوق انسان	17	6.7
أمومة وطفولة	28	11.1
خريجين	23	9.1
فرع ضفة	1	0.4
المجموع	253	100.0

تبين نتائج تحليل مجال عمل الجمعية أن النسبة الأكبر من الجمعيات الأهلية محل الدراسة مجال عملها اجتماعي حيث بلغت ٣٠% من الجمعيات محل الدراسة.

٧- ينظم حسابات الجمعية :

يبين جدول رقم (٨) أن ٤٥.٩% من الجمعيات ينظم حساباتها " محاسب متفرغ " ، و١٤.٣% من الجمعيات ينظم حساباتها " محاسب بدوام جزئي " ، و ٢٥.٥% من الجمعيات ينظم حساباتها " دائرة مالية (أكثر من محاسب)" ، و٩.٢% من الجمعيات ينظم حساباتها " مكتب تدقيق أو محاسبة " ، و٥.١% من الجمعيات ينظم حساباتها " أمين الصندوق فقط ".

جدول رقم (٨)
منظم حسابات الجمعية

منظم حسابات الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب متفرغ	45	45.9
محاسب بدوام جزئي	14	14.3
دائرة مالية (أكثر من محاسب)	25	25.5
مكتب تدقيق أومحاسبة	9	9.2
أمين الصندوق فقط	5	5.1
غير ذلك	0	0.0
المجموع	98	100.0

تبين نتائج تحليل منظم حسابات الجمعية أن معظم الجمعيات الأهلية محل الدراسة يقوم بتنظيم حساباتها محاسب متفرغ أو دائرة مالية بها أكثر من محاسب حيث بلغت نسبة الجمعيات التي ينظم حساباتها محاسب متفرغ ٤٥.٩% ودائرة مالية بها أكثر ن محاسب ٢٥.٥% وهذا يعني أن هناك عناية مناسبة من الجمعيات الأهلية بنظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية.

٨- إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ :

يبين جدول رقم (٩) أن ٢٠.٤% من الجمعيات بلغت إيراداتها " أقل من ٢٠٠ألف شيكل " ، و ٢٢.٤% من الجمعيات بلغت إيراداتها " من٢٠٠ألف إلى أقل ٥٠٠ألف شيكل " ، و١٣.٣% من الجمعيات بلغت إيراداتها " من٥٠٠ألف إلى أقل من مليون شيكل " ، و٤٣.٩% من الجمعيات بلغت إيراداتها " أكثر من مليون شيكل " .

جدول رقم (٩)
إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤

إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٠٠ألف شيكل	20	20.4
من٢٠٠ألف إلى أقل ٥٠٠ألف شيكل	22	22.4
من٥٠٠ألف الى أقل من مليون شيكل	13	13.3
أكثر من مليون شيكل	43	43.9
المجموع	98	100.0

تبين نتائج تحليل ايرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ أن الجمعيات التي بلغت ايراداتها أكثر من مليون شيكل تشكل ٤٣.٩% من الجمعيات محل الدراسة وهذا يبين أن النسبة الأكبر من الجمعيات محل الدراسة هي أكبر الجمعيات في حجم الايرادات في قطاع غزة والتي تعتبر من الجمعيات الفاعلة.

٩- تم تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء:

يبين جدول رقم (١٠) أن ٤٥.٩ % من الجمعيات تم تقييمها من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء " مرة واحدة" ، و ٤٣.٩% من الجمعيات تم تقييمها من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء " مرتين" ، و١٠.٢% من الجمعيات لم تم تقييمها من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء .

جدول رقم (١٠)

عدد مرات تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

عدد مرات تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	التكرار	النسبة المئوية
لم يتم التقييم	10	10.2
تم التقييم لمرة واحدة	45	45.9
تم التقييم أكثر من مرة	43	43.9
المجموع	98	100.0

تبين نتائج تحليل عدد مرات تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء أن معظم الجمعيات محل الدراسة تم تقييمها من قبل البرنامج الوطني لمرة واحدة أو لأكثر من مرة وأن ١٠% فقط من هذه الجمعيات لم يتم تقييمها من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وهذا يعني أن معظم الجمعيات لديها فهم لماهية البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء ولنماذج التقييم.

٣-٥ أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة وتقسيمها إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول** : يتكون من البيانات الأولية لعينة الدراسة ويتكون من ١٠ فقرات

- **القسم الثاني:** يتضمن أسئلة تختص بمدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: يناقش مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء ويتفرع منه ثلاث محاور فرعية كما يلي:

- ✓ دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية في محاربة الفساد ويتكون من ١٢ فقرات
- ✓ مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد ويتكون من ١٠ فقرات
- ✓ دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية في دعم التنمية ويتكون من ٧ فقرات

المحور الثاني: معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء ويتكون من ١٠ فقرات .

وقد كانت الإجابات على كل فقرة حسب مقياس ليكارت كما هو موضح في جدول رقم (١١)

جدول رقم(١١)

مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

٣-٦ صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، ١٩٩٥،ص ٤٢٩) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون ٢٠٠١،ص ١٧٩) ، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

١) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (٧) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية ووزارة الداخلية متخصصين في المحاسبة والادارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (١) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحمكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

٢- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها ٣٠ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور **الأول:(مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)**

جدول رقم (١٢) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من ٠.٠٥ وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي٠.٣٦١، وبذلك تعتبر فقرات المحور **الأول** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٢)
الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:(مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
١- دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية في محاربة الفساد			
١	يتضمن النظام المحاسبي للجمعية دليل للحسابات يحدد طرق اثبات ومعالجة العمليات المالية التي تحدث بالجمعية.	0.721	0.000
٢	يحدد النظام المحاسبي في الجمعية الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم بما فيها الفصل بين الوظائف المتعارضة.	0.758	0.000
٣	يحقق نظام المعلومات المحاسبي الرقابة الداخلية الفعالة على أصول الجمعية.	0.798	0.000
٤	تستخدم الجمعية مجموعة من المستندات والتي تنظم العمليات المالية بينها وبين الغير وتستخدم كأساس للقيد في الدفاتر والسجلات.	0.770	0.000
٥	توثق الجمعية عملياتها المالية بمستندات خارجية تؤيد صحة العمليات المالية. .	0.621	0.000
٦	تستخدم الجمعية برنامج محاسبي محوسب.	0.725	0.000
٧	يساهم النظام المحاسبي في الجمعية في تقييم أداء البرامج والمشاريع.	0.651	0.000
٨	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي كشف الانحرافات فور حدوثها.	0.764	0.000
٩	لا توجد أي ثغرات في النظام المحاسبي المطبق بالجمعية	0.815	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	قد يؤثر على المعلومات الناتجة منه.		
١٠	يتم تحديث النظام المحاسبي المطبق بالجمعية بالتقنيات الحديثة ليواكب التطورات والمتغيرات البيئية.	0.951	0.000
١١	يضمن النظام المحاسبي في الجمعية الإفصاح عن أي معاملات مالية تتم ما بين الجمعية وأحد أعضاء مجلس إدارتها.	0.699	0.000
١٢	هناك قاعدة بيانات مركزية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تعمل على التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الجمعية.	0.851	0.000
٢.مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد			
١	تستخدم الجمعية نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها.	0.821	0.000
٢	تراعي الجمعية تطبيق القوانين والقرارات الحكومية عند إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الجمعية.	0.838	0.000
٣	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين.	0.829	0.000
٤	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية البيانات الكمية والنوعية في الوقت الملائم لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات.	0.907	0.000
٥	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملاءمة لأغراض استغلال موارد الجمعية استغلالاً أمثل.	0.831	0.000
٦	يوفر نظام المعلومات المحاسبي رقابة قبلية وبعدية على العمل المحاسبي في الجمعية.	0.885	0.000
٧	تحقق المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية الإفصاح والشفافية عن الوضع المالي للجمعية.	0.907	0.000
٨	تهتم إدارة الجمعية بتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة عالية وتوفر أي مستلزمات مطلوبة لذلك.	0.898	0.000
٩	تستخدم الجمعية مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان التشغيل الالكتروني السليم للبيانات.	0.658	0.000
١٠	تقوم الجمعية بنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني.	0.843	0.000
٣- دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية في دعم التنمية			
١	يقوم النظام المحاسبي في الجمعية بتوفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لأغراض التخطيط التنموي.	0.884	0.000
٢	تراعي إدارة الجمعية تحديث النظام المحاسبي بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج معلومات بجودة عالية بما يخدم عملية التنمية.	0.847	0.000
٣	يتم ربط نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية مع النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية لتزويدها بالمعلومات الملاءمة.	0.852	0.000
٤	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن حجم الإنفاق على المشاريع التنموية مقارنة بإنفاق الجمعية	0.895	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	ككل.		
٥	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن كافة المشاريع المنفذة من قبل الجمعية.	0.895	0.000
٦	ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تقارير مالية خاصة بنتائج أعمال كل مشروع تنفذه الجمعية كل على حدة وخاصة المشاريع الاستثمارية.	0.896	0.000
٧	توضح التقارير المالية للجمعية البرامج التنموية التي نفذتها .	0.916	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٣٦١

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني :(معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)

جدول رقم (١٣) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني :(معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من ٠.٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠.٣٦١، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٣)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني :(معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
١	لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الجمعية توفير المعلومات اللازمة للبرنامج الوطني لمؤشرات الاداء.	0.799	0.000
٢	البيانات المطلوبة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأدء كثيرة ومتشعبة ويصعب استخراجها بسهولة من النظام المحاسبي المطبق.	0.778	0.000
٣	بعض المصطلحات المستخدمة في تعبئة نماذج التقييم يصعب تفسيرها وفهمها من قبل موظفي الجمعية.	0.852	0.000
٤	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعديل البرنامج المحاسبي الالكتروني للجمعية لإنتاج البيانات المطلوبة.	0.906	0.000
٥	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم.	0.881	0.000
٦	المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها.	0.793	0.000
٧	يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول اليها .	0.834	0.000
٨	التقارير المالية للجمعية لا تتضمن ايضاحات كافية تمكن البرنامج الوطني من استخراج البيانات المطلوبة.	0.821	0.000
٩	لا يستطيع موظفي البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تفسير البنود الواردة في نماذج التقييم لموظفي الجمعية.	0.782	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
١٠	اشتراك أكثر من شخص في الجمعية في تعبئة نماذج التقييم قد يعطي بيانات متعارضة.	0.796	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٣٦١

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول رقم (١٤) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور اقل من ٠.٠٥ وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠.٣٦١.

جدول رقم (١٤)

معامل الارتباط بين معدل كل محور **من** محاور **الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة**

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	المحور الأول: مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	0.894	0.000
الثاني	المحور الثاني: معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	0.885	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٣٦١

٣-٧ ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، ١٩٩٥،ص ٤٣٠)، وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (١٥) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة 0.875 وهو اكبر من ٠.٧٠ مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (١٥)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	المحور الأول: مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	29	0.735	0.847	0.000
الثاني	المحور الثاني: معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	10	0.742	0.852	0.000
	جميع المحاور	39	0.778	0.875	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٢٨" تساوي ٠.٣٦١

٢- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (١٦) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة 0.881 وهو اكبر من ٠.٧٠ مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (١٦)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	المحور الأول: مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	29	0.867
الثاني	المحور الثاني: معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	10	0.870
الخامس	جميع المحاور	39	0.881

٣-٧ المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

١- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الاستخدام (١ غير موافقة إطلاقا ، ٢ غير موافقة ، ٣ متوسطة ، ٤ موافقة ، ٥ موافقة جدا)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (٤/٥=٠.٨) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (١٧) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(١٧)

مقياس الإجابات

تجزئة فترات المتوسط الحسابي	١-١.٨٠	١.٨٠-٢.٦٠	٢.٦٠-٣.٤٠	٣.٤٠-٤.٢٠	٤.٢٠-٥.٠
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

٢- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

٣- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، ١٩٩٦، ص٨٩) علما بان تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة .

٤- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في

استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

٥. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
٦. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
٧. معادلة سبيرمان براون للثبات
٨. اختبار كولومجروف–سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)
٩. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "٣"
١٠. اختبار t للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين
١١. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر
١٢. احتيار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

الفصل الرابع
نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

الفصل الرابع
نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

٤-١ اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample (K-S):

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (١٨) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من ٠.٠٥ ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (١٨)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في الجمعيات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	29	0.677	0.750
الثاني	معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	10	0.826	0.503
	جميع المحاور	39	0.819	0.513

٤-٢ تحليل فقرات وفرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو القيمة الاحتمالية اقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠ %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98(أو القيمة الاحتمالية اقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي اقل من ٦٠ %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها اكبر من ٠.٠٥

الفرضية الأولى : يتوفر في الجمعيات الأهلية نظام محاسبي جيد يتلاءم مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يساهم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية في محاربة الفساد.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٩) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية في محاربة الفساد)، مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

١. في الفقرة رقم "٤ " بلغ الوزن النسبي " 93.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية تستخدم مجموعة من المستندات والتي تنظم العمليات المالية بينها وبين الغير وتستخدم كأساس للقيد في الدفاتر والسجلات ".
٢. في الفقرة رقم "٦ " بلغ الوزن النسبي " 93.27%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية تستخدم برنامج محاسبي محوسب ".
٣. في الفقرة رقم "٥ " بلغ الوزن النسبي " 92.86%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية توثق عملياتها المالية بمستندات خارجية تؤيد صحة العمليات المالية ".
٤. في الفقرة رقم " ١٠" بلغ الوزن النسبي " 78.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إنه " يتم تحديث النظام المحاسبي المطبق بالجمعية بالتقنيات الحديثة ليواكب التطورات والمتغيرات البيئية ".
٥. في الفقرة رقم " ٩" بلغ الوزن النسبي " 78.16%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إنه " لا توجد أي ثغرات في النظام المحاسبي المطبق بالجمعية قد يؤثر على المعلومات الناتجة منه ".
٦. في الفقرة رقم " ١٢" بلغ الوزن النسبي " 76.53%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " هناك قاعدة بيانات مركزية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تعمل على التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الجمعية ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 4.25، والانحراف المعياري يساوي 0.459 والوزن النسبي يساوي 85.05% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي 27.041 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية يساهم في محاربة الفساد.

وتبين نتائج الفرضية وجود مقومات الاستعداد المؤسسي ضد الفساد في الجمعيات الأهلية مما يعني ان نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية ملاءمة لتطبيق البرنامج الوطني من حيث الاستعداد المؤسسي ضد الفساد وهذا قد يعطي الجمعيات الأهلية نتائج جيدة عند تقييمه من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

وقد اتفقت نتائج هذه الفرضية مع دراسة (صلاح،٢٠٠١٠) من حيث وجود نظام محاسبي محوسب في الجمعيات الأهلية وكذلك استخدامها لمجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية وتوثيق عملياتها المالية بمستندات تؤيد صحة الصرف ووجود دليل للحسابات يحدد طرق اثبات ومعالجة العمليات المالية التي تحدث بالجمعية.

جدول رقم (١٩)

تحليل فقرات المحور الأول:- مدى مساعدة نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على محاربة الفساد

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١	يتضمن النظام المحاسبي للجمعية دليل للحسابات يحدد طرق اثبات ومعالجة العمليات المالية التي تحدث بالجمعية.	4.54	0.559	90.82	27.275	0.000
٢	يحدد النظام المحاسبي في الجمعية الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم بما فيها الفصل بين الوظائف المتعارضة.	4.35	0.576	86.94	23.141	0.000
٣	يحقق نظام المعلومات المحاسبي الرقابة الداخلية الفعالة على أصول الجمعية.	4.24	0.719	84.90	17.144	0.000
٤	تستخدم الجمعية مجموعة من المستندات والتي تنظم العمليات المالية بينها وبين الغير وتستخدم كأساس للقيد في الدفاتر والسجلات.	4.68	0.489	93.67	34.086	0.000
٥	توثق الجمعية عملياتها المالية بمستندات خارجية تؤيد	4.64	0.561	92.86	29.003	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	صحة العمليات المالية. .					
٦	تستخدم الجمعية برنامج محاسبي محوسب.	4.66	0.745	93.27	22.091	0.000
٧	يساهم النظام المحاسبي في الجمعية في تقييم أداء البرامج والمشاريع.	4.24	0.813	84.90	15.158	0.000
٨	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي كشف الانحرافات فور حدوثها.	3.99	0.831	79.80	11.791	0.000
٩	لا توجد أي ثغرات في النظام المحاسبي المطبق بالجمعية قد يؤثر على المعلومات الناتجة منه.	3.91	0.838	78.16	10.724	0.000
١٠	يتم تحديث النظام المحاسبي المطبق بالجمعية بالتقنيات الحديثة ليواكب التطورات والمتغيرات البيئية.	3.92	0.916	78.37	9.928	0.000
١١	يضمن النظام المحاسبي في الجمعية الإفصاح عن أي معاملات مالية تتم ما بين الجمعية وأحد أعضاء مجلس إدارتها.	4.02	0.941	80.41	10.731	0.000
١٢	هناك قاعدة بيانات مركزية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تعمل على التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الجمعية.	3.83	0.942	76.53	8.687	0.000
	جميع الفقرات	4.25	0.459	85.05	27.041	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥" و درجة حرية " ٩٧" تساوي 1.98

الفرضية الفرعية الثانية: يعمل نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٠) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد)، مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

١. في الفقرة رقم " ٢" بلغ الوزن النسبي " 88.78%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية تراعي تطبيق القوانين والقرارات الحكومية عند إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الجمعية ".

٢. في الفقرة رقم " ١" بلغ الوزن النسبي " 88.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية تستخدم نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها ".

٣. في الفقرة رقم " ٧" بلغ الوزن النسبي " 85.92%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية تحقق الإفصاح والشفافية عن الوضع المالي للجمعية ".

٤. في الفقرة رقم " ٥" بلغ الوزن النسبي " 78.57%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات ملاءمة لأغراض استغلال موارد الجمعية استغلالاً أمثل ".

٥. في الفقرة رقم " ٣" بلغ الوزن النسبي " 77.55%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " نظام المعلومات المحاسبي يوفر بالجمعية بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين ".

٦. في الفقرة رقم " ١٠" بلغ الوزن النسبي " 66.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.023 " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " الجمعية تقوم بنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 4.06، و الانحراف المعياري يساوي 0.512 والوزن النسبي يساوي 81.18% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي 20.476 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية يعمل على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

وتبين نتائج الفرضية توفر مقومات الحكم الرشيد في نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية إلا أن هناك بعض الخلل في مقوم الشفافية للجمعيات الأهلية والذي يعني الافصاح الفعلي غير المشروط عن كافة المعلومات وهذا يظهر جليا في الفقرة رقم ١٠ والتي تتعلق بنشر التقارير المالية السنوية على الموقع الالكتروني للجمعية ، حيث ان ٦٦.٣٣% من الجمعيات فقط تقوم بنشر تقاريرها المالية على الموقع الالكتروني مما يعني ان مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في بعض الجمعيات لا تتوفر للجمهور للاطلاع عليها مما يؤثر على مبدأ الشفافية والذي يجب ان يتوفر في كافة الجمعيات الأهلية.

وقد توافقت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (صلاح،٢٠٠١٠) من حيث وجود نظم معلومات محاسبية معتمدة تتلاءم مع أنشطتها وقد اختلفت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (البحيصي، ٢٠١٢) في أن المؤسسات الأهلية تعاني من خلل واضح في أدائها المالي والمحاسبي ينبع من الضعف والقصور في أنظمتها المالية والمحاسبية .

جدول رقم (٢٠)

تحليل فقرات المحور الثاني:- مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١	تستخدم الجمعية نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها.	4.42	0.591	88.37	23.770	0.000
٢	تراعي الجمعية تطبيق القوانين والقرارات الحكومية عند إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الجمعية.	4.44	0.643	88.78	22.143	0.000
٣	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين.	3.88	0.987	77.55	8.800	0.000
٤	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية البيانات الكمية والنوعية في الوقت الملائم لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات.	3.98	0.760	79.59	12.768	0.000
٥	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملاءمة لأغراض استغلال موارد الجمعية استغلالاً أمثل.	3.93	0.763	78.57	12.045	0.000
٦	يوفر نظام المعلومات المحاسبي رقابة قبلية وبعدية على العمل المحاسبي في الجمعية.	4.00	0.746	80.00	13.268	0.000
٧	تحقق المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية الافصاح والشفافية عن الوضع المالي للجمعية.	4.30	0.677	85.92	18.958	0.000
٨	تهتم ادارة الجمعية بتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة عالية وتوفر أي مستلزمات مطلوبة لذلك.	4.30	0.707	85.92	18.158	0.000
٩	تستخدم الجمعية مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان التشغيل الالكتروني السليم للبيانات.	4.04	0.836	80.82	12.321	0.000
١٠	تقوم الجمعية بنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني.	3.32	1.352	66.33	2.317	0.023
	جميع الفقرات	4.06	0.512	81.18	20.476	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥" و درجة حرية " ٩٧" تساوي 1.98

الفرضية الفرعية الثالثة: يعمل نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على دعم عملية التنمية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٢١) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية عملية التنمية)، مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي

١. في الفقرة رقم " ٥" بلغ الوزن النسبي " 86.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات دقيقة عن كافة المشاريع المنفذة من قبل الجمعية ".
٢. في الفقرة رقم " ٦" بلغ الوزن النسبي " 86.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " نظام المعلومات المحاسبي ينتج في الجمعية تقارير مالية خاصة بنتائج أعمال كل مشروع تنفذه الجمعية كل على حدة وخاصة المشاريع الاستثمارية ".
٣. في الفقرة رقم "٧" بلغ الوزن النسبي " 85.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " التقارير المالية للجمعية توضح البرامج التنموية التي نفذتها ".
٤. في الفقرة رقم "٤ " بلغ الوزن النسبي " 82.86%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات دقيقة عن حجم الانفاق على المشاريع التنموية مقارنة بانفاق الجمعية ككل ".
٥. في الفقرة رقم "٢ " بلغ الوزن النسبي " 78.98%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " إدارة الجمعية تراعي تحديث النظام المحاسبي بالتقنيات الحديثة اللازمة لا نتاج معلومات بجودة عالية بما يخدم عملية التنمية ".
٦. في الفقرة رقم "٣ " بلغ الوزن النسبي " 76.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إنه " يتم ربط نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية مع النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية لتزويدها بالمعلومات الملاءمة ".
٧. في الفقرة رقم "١ " بلغ الوزن النسبي " 73.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " النظام المحاسبي في الجمعية يقوم بتوفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لأغراض التخطيط التنموي ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي 4.07، و الانحراف المعياري يساوي 0.547 والوزن النسبي يساوي 81.34% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي 19.296 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية يعمل على دعم عملية التنمية.

وتبين نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية تعمل على دعم عملية التنمية في الجمعيات الأهلية إلا أن بعض الجمعيات الأهلية لا يوفر نظام المعلومات المحاسبي فيها المعلومات الكمية والنوعية لأغراض التخطيط التنموي بشكل جيد حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٣.٦٧، فقد ذكر(عاصم وابراهيم، ٢٠١٣ ص٢٤٦) أنه من المتطلبات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية التخطيط و توفير البيانات والمعلومات الملاءمة.

جدول رقم (٢١)

تحليل فقرات المحور الثالث:- مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية لعملية التنمية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١	يقوم النظام المحاسبي في الجمعية بتوفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لأغراض التخطيط التنموي.	3.68	0.832	73.67	8.132	0.000
٢	تراعي ادارة الجمعية تحديث النظام المحاسبي بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج معلومات بجودة عالية بما يخدم عملية التنمية.	3.95	0.817	78.98	11.499	0.000
٣	يتم ربط نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية مع النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية لتزويدها بالمعلومات الملاءمة.	3.81	0.869	76.12	9.179	0.000
٤	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن حجم الانفاق على المشاريع التنموية مقارنة بإنفاق الجمعية ككل.	4.14	0.746	82.86	15.163	0.000
٥	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن كافة المشاريع المنفذة من قبل الجمعية.	4.32	0.754	86.33	17.275	0.000
٦	ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تقارير مالية خاصة بنتائج أعمال كل مشروع تنفذه الجمعية كل على	4.32	0.683	86.33	19.091	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	حدة وخاصة المشاريع الاستثمارية.					
٧	توضح التقارير المالية للجمعية البرامج التنموية التي نفذتها .	4.26	0.693	85.10	17.922	0.000
	جميع العبارات	4.07	0.547	81.34	19.296	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥" و درجة حرية " ٩٧" تساوي 1.98

تحليل الفرضية الرئيسية الأولى : يتوفر في الجمعيات الأهلية نظام محاسبي جيد يتلاءم مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٢) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور الفرعية للمحور الاول تساوي 4.14، و الانحراف المعياري يساوي 0.459والوزن النسبي يساوي 82.82% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي 24.634 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أنه يتوفر في الجمعيات الأهلية نظام محاسبي جيد يتلاءم مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

وتبين نتائج اختبار الفرضية أنه يتوفر في الجمعيات الأهلية نظام محاسبي جيد يساعد في محاربة الفساد من خلال تحقيقه الرقابة الفاعلة على أصول الجمعية وتوثيق المعاملات المالية بالمستندات اللازمة لتعزيز صحة الصرف والفصل بين الوظائف المتعارضة وكشف الانحرافات فور حدوثها، كما ويدعم مقومات الحكم الرشيد والتي تتمثل في الشفافية والنزاهة ومراعاة أحكام القانون واستغلال موارد الجمعية استغلالًا أمثل، بالإضافة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية تعمل على دعم عملية التنمية من خلال توفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية والتخطيط التنموي.

جدول رقم (٢٢)
تحليل المحاور الفرعية للمحور الأول:- مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

م	المحاور الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١	مدى مساعدة نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية على محاربة الفساد	4.25	0.459	85.05	27.041	0.000
٢	مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد	4.06	0.512	81.18	20.476	0.000
٣	مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية عملية التنمية	4.07	0.547	81.34	19.296	0.000
	جميع المحاور الفرعية	4.14	0.459	82.82	24.634	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥" و درجة حرية " ٩٧" تساوي 1.98

الفرضية الثانية: توجد عدة معوقات تحول دون تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الأهلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٣) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء)، مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

١. في الفقرة رقم "٦ " بلغ الوزن النسبي " 77.76%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها ".
٢. في الفقرة رقم "٥ " بلغ الوزن النسبي " 75.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٠ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم ".
٣. في الفقرة رقم "٧ " بلغ الوزن النسبي " 67.35%" والقيمة الاحتمالية تساوي" ٠.٠٠٢ " وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إن " يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول اليها ".

٤. في الفقرة رقم "٨ " بلغ الوزن النسبي " 60.82%" والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.749 " وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على إن " التقارير المالية للجمعية لا تتضمن إيضاحات كافية تمكن البرنامج الوطني من استخراج البيانات المطلوبة بدرجة متوسطة ".
٥. في الفقرة رقم "٩ " بلغ الوزن النسبي " 59.18%" والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.682 " وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على إن " لا يستطيع موظفي البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تفسير البنود الواردة في نماذج التقييم لموظفي الجمعية بدرجة متوسطة ".
٦. في الفقرة رقم " ١" بلغ الوزن النسبي " 56.53%" والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.088 " وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على إن " لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الجمعية توفير المعلومات اللازمة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء بدرجة متوسطة ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 3.27، **و الانحراف المعياري يساوي** 0.728 **والوزن النسبي يساوي** 65.43% **وهي** أكبر **من الوزن النسبي المحايد** " ٦٠% " **وقيمة t المحسوبة تساوي** 3.689 **وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي** ٠.٠٠٠ **وهي أقل من** ٠.٠٥ **مما يدل على وجود عدة معوقات تحول دون تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء في الجمعيات الأهلية عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

وتبين نتائج التحليل لهذه الفرضية أنه على الرغم من أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية ملاءمة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء إلا أنه هناك بعض المعوقات لتطبيق هذا البرنامج التقييمي ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

١- المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٧.٧٦%.
٢- يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٧٥.١٠%.
٣- يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول إليها حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٧.٣٥%.
٤- اشتراك أكثر من شخص في الجمعية في تعبئة نماذج التقييم قد يعطي بيانات متعارضة. حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٧.١٤%.

٥- بعض المصطلحات المستخدمة في تعبئة نماذج التقييم يصعب تفسيرها وفهمها من قبل موظفي الجمعية حيث بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة ٦٤.٦٩%.

جدول رقم (٢٣)
تحليل فقرات المحور الثاني :- معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١	لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الجمعية توفير المعلومات اللازمة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.	2.83	0.995	56.53	-1.726	0.088
٢	البيانات المطلوبة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء كثيرة ومتشعبة ويصعب استخراجها بسهولة من النظام المحاسبي المطبق.	3.20	0.973	64.08	2.075	0.041
٣	بعض المصطلحات المستخدمة في تعبئة نماذج التقييم يصعب تفسيرها وفهمها من قبل موظفي الجمعية.	3.23	1.165	64.69	1.995	0.049
٤	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعديل البرنامج المحاسبي الالكتروني للجمعية لإنتاج البيانات المطلوبة.	3.08	1.190	61.63	0.679	0.499
٥	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم.	3.76	1.149	75.10	6.504	0.000
٦	المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها.	3.89	0.951	77.76	9.239	0.000
٧	يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول إليها .	3.37	1.134	67.35	3.206	0.002
٨	التقارير المالية للجمعية لا تتضمن إيضاحات كافية تمكن البرنامج الوطني من استخراج البيانات المطلوبة.	3.04	1.259	60.82	0.321	0.749
٩	لا يستطيع موظفي البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تفسير البنود الواردة في نماذج التقييم لموظفي الجمعية.	2.96	0.984	59.18	-0.411	0.682
١٠	اشتراك أكثر من شخص في الجمعية في تعبئة نماذج التقييم قد يعطي بيانات متعارضة.	3.36	1.221	67.14	2.897	0.005
	جميع العبارات	3.27	0.728	65.43	3.689	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥" و درجة حرية " ٩٧" تساوي 1.98

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى للمتغيرات التالية:

١. المسمى الوظيفي
٢. الدرجة العلمية
٣. الخبرة العملية داخل الجمعية
٤. مدة مزاولة الجمعية لنشاطها
٥. عدد العاملين بالجمعية
٦. إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

٣.١-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى المسمى الوظيفي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى المسمى الوظيفي ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٤) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٠.٠٦٨ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٧٤ ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٩٩١ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول رقم (٢٤)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	0.036	4	0.009	0.068	0.991
	داخل المجموعات	12.250	93	0.132		
	المجموع	12.286	97			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٤، ٩٣" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٤

٣.٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الدرجة العلمية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الدرجة العلمية ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٥) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٣.٣٤٨ وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٧٠ ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٠٢٢ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الدرجة العلمية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٢٦) إن الفروق بين فئتي " دبلوم " و " دكتوراه " والفرق لصالح الفئة " دكتوراه " .

جدول رقم (٢٥)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الدرجة العلمية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	1.186	3	0.395	3.348	0.022
	داخل المجموعات	11.100	94	0.118		
	المجموع	12.286	97			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٩٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

جدول رقم (٢٦)

اختبار شفيه للفروق بين متوسطات الراء عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الفرق بين المتوسطات	دبلوم	ماجستير	بكالوريوس	دكتوراه
دبلوم		-0.394	-0.570	-0.590*
ماجستير	0.394		-0.176	-0.196
بكالوريوس	0.570	0.176		-0.020
دكتوراه	0.590*	0.196	0.020	

٣.٣-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة خول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الخبرة العملية داخل الجمعية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الخبرة العملية داخل الجمعية ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٧) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٢.٣٥٩ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٧٠ ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٠٧٧ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الخبرة العملية داخل الجمعية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول رقم (٢٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج

الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى الخبرة العملية داخل الجمعية عند مستوى دلالة

$(\alpha = 0.05)$

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	0.860	3	0.287	2.359	0.077
	داخل المجموعات	11.426	94	0.122		
	المجموع	12.286	97			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٩٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

٣.٤-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في آراء إفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى مدة مزاولة الجمعية لنشاطها.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى مدة مزاولة الجمعية لنشاطها ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٨) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٠.٥١٢ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٧٠، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٦٧٥ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى مدة مزاولة الجمعية لنشاطها عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

جدول رقم (٢٨)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى مدة مزاولة الجمعية لنشاطها عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	0.197	3	0.066	0.512	0.675
	داخل المجموعات	12.089	94	0.129		
	المجموع	12.286	97			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٩٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

٣.٥-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في اراء افراد العينة خول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى عدد العاملين بالجمعية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى عدد العاملين بالجمعية ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٩) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٠.٤٩١ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٣١ ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٧٨٢ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى عدد العاملين بالجمعية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول رقم (٢٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى عدد العاملين بالجمعية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	0.319	5	0.064	0.491	0.782
	داخل المجموعات	11.967	92	0.130		
	المجموع	12.286	97			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٥، ٩٢" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٣١

٣.٦-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤، والنتائج مبينة في جدول رقم (٣٠) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٠.٧١٥ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢.٧٠ ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي ٠.٥٤٥ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (٣٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعزى إلى إيرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء	بين المجموعات	0.274	3	0.091	0.715	0.545
	داخل المجموعات	12.012	94	0.128		
	المجموع	12.286	97			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٩٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ نتائج الدراسة:

تبين نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية ملاءمة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء إذ أن نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية تتوافر فيها مؤشرات هذا البرنامج بشكل جيد كالتالي:

أولا/ يساهم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية في محاربة الفساد من خلال ما يلي :

١- وجود دليل للحسابات يحدد طرق اثبات ومعالجة العمليات المالية التي تحدث بالجمعية.

٢- تحديد النظام المحاسبي في الجمعيات الأهلية الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم بما في ذلك التسلسل المستندي للعمليات والفصل بين الوظائف المتعارضة.

٣- تحقيق نظام المعلومات المحاسبي الرقابة الداخلية الفعالة على أصول الجمعية وذلك لمنع ضياعها أو اختلاسها.

٤- تستخدم معظم الجمعيات مجموعة من المستندات وذلك لتجنب تسجيل أي معاملة بقصد أو بدون قصد ليس لها أساس مستندي.

٥- توثق معظم الجمعيات عملياتها المالية بمستندات خارجية تؤيد صحة العمليات المالية لتوضيح لإبعاد أي شبهة للفساد أو إهدار لموارد الجمعية.

٦- تستخدم معظم الجمعيات الأهلية برنامج محاسبي محوسب لإثبات عملياتها المالية مما يقلل احتمالية الخطأ والتلاعب في حسابات الجمعية.

٧- يساهم النظام المحاسبي في معظم الجمعيات الأهلية في الجمعية في تقييم أداء البرامج والمشاريع والتي تقوم الجمعية بتنفيذها.

٨- يمكن النظام المحاسبي في الجمعيات الأهلية من كشف الانحرافات فور حدوثها وبالتالي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها ولكن بعض الجمعيات لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبي فيها كشف الانحرافات.

٩- تراعي معظم الجمعيات الأهلية عدم وجود أي ثغرات في النظام المحاسبي المطبق بالجمعية ولكن هناك بعض الثغرات في النظام المحاسبي المطبق في بعض الجمعيات الأهلية مما يعني احتمالية حدوث أخطاء أو تلاعب في المعلومات الناتجة منه.

١٠- يضمن النظام المحاسبي في معظم الجمعيات الأهلية الإفصاح عن أي معاملات مالية تتم ما بين الجمعية وأحد أعضاء مجلس إدارتها إذ أن المعاملات المالية التي تتم بين الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة غالبا ما تكون موضع شك أو ملاحظة الجهات الرقابية على الجمعيات الأهلية لذا وجب الإفصاح عنها لتفادي أي شبهة للفساد ولكن ما نسبته ٢٠% من هذه الجمعيات لا تقوم بالإفصاح مما قد يجعلها تحت نطاق شبهة الفساد.

١١- يتم تحديث النظام المحاسبي المطبق في معظم الجمعيات بالتقنيات الحديثة ليواكب التطورات والمتغيرات البيئية والتي تعد ظاهرة الفساد المالي أحد ملامحها إلا أن بعض الجمعيات الأهلية لا تقوم بتحديث نظامها المحاسبي بالتقنيات الحديثة مما يعني عدم مواكبتها للتطورات البيئية.

١٢- هناك قاعدة بيانات مركزية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية تعمل على التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الجمعية وذلك لزيادة كفاءة أدائها في مكافحة الفساد المالي إلا أن بعض الجمعيات الأهلية لا توجد فيها قاعدة بيانات مركزية لنظام المعلومات المحاسبي تعمل على التنسيق بين النظم الفرعية.

ثانيا/ تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مقومات الحكم الرشيد وذلك من خلال :

١- استخدام الجمعيات الأهلية نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها.

٢- تراعي الجمعيات الأهلية تطبيق القوانين والقرارات الحكومية عند إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الجمعية.

٣- يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية البيانات الكمية والنوعية في الوقت الملائم لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات.

٤- يوفر نظام المعلومات المحاسبي رقابة قبلية وبعدية على العمل المحاسبي في الجمعية.

٥- تهتم إدارة الجمعية بتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة عالية وتوفر أي مستلزمات مطلوبة لذلك.

٦- تستخدم الجمعيات الأهلية مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان التشغيل الالكتروني السليم للبيانات مما يوفر مخرجات جيدة لنظام المعلومات المحاسبي مما يساعد على تدعيم الشفافية.

٧- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملاءمة لأغراض استغلال موارد الجمعية استغلالاً أمثل ولكن بعض الجمعيات الأهلية لا يوفر نظام المعلومات المحاسبي فيها معلومات ملائمة لاستغلال موارد الجمعية استغلالا أمثل.

٨- يوفر نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين إلا أن بعض الجمعيات لا يوفر فيها النظام المحاسبي بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين.

٩- تقوم الجمعية بنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني إذ يحقق نشر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على الموقع الالكتروني للجمعية الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات التي يحتاجها الجمهور مما يعزز مبدأ الشفافية ولكن هناك العديد من الجمعيات لا تقوم بنشر تقاريرها المالية على الموقع الالكتروني للجمعية ليطلع عليها الجمهور.

ثالثا/ يدعم النظام المحاسبي في الجمعيات الأهلية عملية التنمية وذلك عن طريق:

١- يوفر نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية معلومات دقيقة عن حجم الانفاق على المشاريع التنموية مقارنة بإنفاق الجمعية ككل.

٢- يوفر نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية معلومات دقيقة عن كافة المشاريع المنفذة من قبل الجمعية.

٣- ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية تقارير مالية خاصة بنتائج أعمال كل مشروع تنفذه الجمعية كلٌ على حدة وخاصة المشاريع الاستثمارية.

٤- توضح التقارير المالية للجمعيات الأهلية البرامج التنموية التي نفذتها.

٥- يوفر النظام المحاسبي في الجمعيات الأهلية المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لأغراض التخطيط التنموي ولكن بعض الجمعيات قد لا يوفر نظام المعلومات المحاسبي فيها بيانات كمية ونوعية لأغراض التخطيط التنموي.

٦- تراعي إدارة الجمعيات الأهلية تحديث النظام المحاسبي بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج معلومات بجودة عالية بما يخدم عملية التنمية ولكن بعض الجمعيات لا تقوم بالتحديث اللازم لأنظمتها مما قد يؤثر على جودة المعلومات التي ينتجها.

٧- يتم ربط نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الأهلية مع النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية لتزويدها بالمعلومات الملاءمة إلا أن بعض الجمعيات لا يتم فيها الربط بين نظم المعلومات المحاسبية وبين النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية وبالتالي لا يتم تزويدها بالمعلومات الملاءمة في الوقت المناسب.

كما بينت نتائج الدراسة أنه بالرغم من ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الاداء إلا أن هناك بعض المعوقات لتطبيق البرنامج الوطني تتمثل في:

١- أن المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها لأن البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء يطلب بيانات دقيقة ومصنفة بطريقة معينة لتخدم المؤشرات التي يقوم عليه البرنامج.

٢- يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم .

يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول إليها إذ أن التقييم غالبا ما يكون لسنوات سابقة.

٢- اشتراك أكثر من شخص في الجمعية في تعبئة نماذج التقييم قد يعطي بيانات متعارضة.

٣- بعض المصطلحات المستخدمة في تعبئة نماذج التقييم يصعب تفسيرها وفهمها من قبل موظفي الجمعية.

٤- يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعديل البرنامج المحاسبي الالكتروني للجمعية لإنتاج البيانات المطلوبة وذلك لتسهيل استخراج البيانات المطلوبة.

٥- البيانات المطلوبة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء كثيرة ومتشعبة ويصعب استخراجها بسهولة من النظام المحاسبي المطبق.

٦- التقارير المالية للجمعية لا تتضمن إيضاحات كافية تمكن البرنامج الوطني من استخراج البيانات المطلوبة إذ أن بعض تقارير الجمعيات المقدمة لوزارة الداخلية لا تتضمن ايضاحات كافية تمكن من استخراج المعلومات منها بسهولة.

٥-٢ توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة تم استخلاص التوصيات التالية:

أولا / للقائمين على إدارة الجمعيات الأهلية:

١- ضرورة التأكد من أن نظم المعلومات المحاسبية في جميع الجمعيات الأهلية لا تتضمن أي ثغرات لضمان صحة المعلومات الناتجة منه.

٢- العمل على تحديث نظم المعلومات المحاسبية في كافة الجمعيات الأهلية أولا بأول بالتكنولوجيا اللازمة لجعلها مواكبة للعصر.

٣- ضرورة قيام كافة الجمعيات الأهلية بالإفصاح عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وخاصة مجلس الإدارة لتجنب أي شبهة للفساد.

٤- ضرورة توفير نظم المعلومات المحاسبية في كل الجمعيات الأهلية بيانات عن الواجبات الصلاحيات لكافة العاملين فيها.

٥- العمل على نشر التقارير المالية للجمعيات الأهلية على الموقع الالكتروني للجمعية لإتاحة كافة معلومات الجمعيات المالية للجمهور.

٦- الاهتمام بالرقابة على الادخال والمعالجة للبيانات المحاسبية لضمان انتاج مخرجات جيدة لنظم المعلومات المحاسبية.

٧- الاهتمام بتدريب العاملين في مجال محاسبة الجمعيات الأهلية على البرامج المحاسبية المحوسبة وتطوير قدراتهم أولا بأول.

٨- توفير المعلومات الصحيحة والملاءمة لأغراض التقييم من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء لضمان حصول الجمعية على ترتيب أفضل بين الجمعيات في التقييم.

٩- ضرورة تركيز اهتمام الجمعيات الأهلية على تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المجتمع وتحقق له النمو والازدهار.

١٠- ضرورة التزام إدارة الجمعيات الأهلية بالأنظمة والقوانين الخاصة بالجمعيات الأهلية.

ثانيا/ توصيات خاصة بالقائمين على إدارة البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بوزارة الداخلية:

١- العمل على إعداد نماذج سهلة للتقييم وتتضمن ايضاحات كافية عن البنود التي يتم طلبها من الجمعيات الأهلية.

٢- اختصار بعض النماذج وتجنب طلب معلومات متكررة.

٣- توفير تدريب كافي لمحاسبي الجمعيات الأهلية على تعبئة نماذج التقييم لضمان تعبئة النماذج بشكل سليم.

٤- تدريب الموظفين القائمين بعملية التقييم بدرجة كافية للقيام بعملية التقييم المالي للجمعيات الأهلية.

٥- إلزام الجمعيات الأهلية بتقديم تقارير مالية تتضمن ايضاحات كافية لأغراض التقييم.

٥-٣ دراسات مستقبلية مقترحة:

١- تقييم دور البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في الرقابة على الجمعيات الأهلية.

٢- دور نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية في مكافحة الفساد المالي.

المراجع

أولا /المراجع العربية :

١. أبو حماد، ناهض محمود، (٢٠١١)، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٢. أبو سبت، صبري فايق عبد الجواد، (٢٠٠٥)، تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٣. أبو غزالة ، هيفاء ، شكري، شيرين، (٢٠٠٦)، الكاشف في الجندر والتنمية "حقيبة مرجعية"، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي، عمان، الأردن.

٤. أحمد، حنان حسين ، (٢٠١٣)، أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة عملن العربية، عمان، الأردن.

٥. إسماعيل، عماد أحمد، (٢٠١١)، خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار لمنافسة الاستراتيجي في الإدارتين العليا والوسطى " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

٦. أمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، (٢٠١٠)،الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح ،الطبعة الأولى، رام الله ،فلسطين.

٧. أمان، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، (٢٠١٢)، كتيب الفساد الداء و الدواء ،الحكم الصالح ومكافحة الفساد الناشئة في المواجهة، رام الله ،فلسطين.

٨. إيمان، صوفي، مريم، قوراري، (٢٠١٢)، أخلاقيات العمل كأداة للحد من الفساد الإداري في الدول النامية، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد

المالي والاداري، كلية لعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

٩. البحيصي، عصام محمد، (٢٠١٢)، تقييم النظم المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة ميدانية استطلاعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

١٠. بدر، رشاد محمود، (٢٠٠٩)، أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

١١. برنامج المجتمع المدني العراقي، (٢٠٠٦)، الدليل الإرشادي عن تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني، دليل المتدرب، العراق.

١٢. برنامج دعم المجتمع المدني، (٢٠١٢)، الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، دليل المتدرب، USAID، مصر.

١٣. البطاط، منتظر فاضل ، جودة، ندوة عادل، (٢٠٠٩)، الفساد في الاقتصاد العراقي الآثار و المعالجات ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٤ ، المجلد السادس، البصرة ، العراق.

١٤. بوزيد، سايح، (٢٠١٠)، سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التيسير جامعة قاصدي مرياح– ورقلة، المحرر، مجلة الباحث ، عدد١٠ ، صفحة ٥٥.

١٥. جبريل، عبد القادر جبريل فرج، (٢٠١٠)، الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بريطانيا.

١٦. حجاج، محمد الهاشمي، مسعودي، حسام، (٢٠١٣)، دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة (باتنة)، مداخلة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الوادي، الجزائر.

١٧. حريم،حسين محمود، الخشالي، شاكر جار الله، (٢٠٠٦)، أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية، دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول، الاردن.

١٨. حمدان، علام، (٢٠١٢)، خدمات توكيد الثقة بنظم المعلومات المحاسبية، دراسة حالة للبنوك الأردنية والفلسطينية، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الرابع.

١٩. حميد، صالح بن عبد الله، (٢٠١٠)، الابتزاز المفهوم والواقع، بحوث ندوة الابتزاز المفهوم .الاسباب والعلاج، مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ.

٢٠. دائرة الدراسات والأبحاث، (٢٠١٤)، الإدارة العامة للشئون العامة، وزارة الداخلية، دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، الإصدار الأول، غزة، فلسطين.

٢١. دباغية، محمد، العدي، ابراهيم خليل، (٢٠١٢)، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركلت التأمين: دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون، عمان، الأردن.

٢٢. الرشيدي، ثامر عبد الله ناصر، (٢٠١٢)، مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٢٣. الرفاعي، خليل، الرمحي، نضال، جلال، محمود، (٢٠٠٩)، استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

٢٤. رمضان، فدوى محمد، (٢٠٠٩)، أثر استخدام نظم مساندة القرارات على تطير الأداء " دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢٥. رومي، اسماعيل موسى ، صلاح ، علي محمود ، (٢٠١٢)، واقع فعالية نظم المعلومات من وجهة نظر متخذي القرار في جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع و العشرون، فلسطين.

٢٦. الزعانين، علا أحمد عبد الهادي، (٢٠٠٧)، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

٢٧. زغيب، مليكة، زبرق، سوسن، (٢٠١٢)، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

٢٨. السديري، محمد بن أحمد، (٢٠١٠)، نظم المعلومات الإدارية، كلية ادارة الاعمال ، جامعة الملك سعود، السعودية.

٢٩. سوفيان، بوفروعة، (٢٠١٢)، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر.

٣٠. شرف، جهاد محمد، (٢٠٠٥)، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية، المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

٣١. الشريف، حرية شعبان محمد، (٢٠٠٧)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٣٢. الشعيبي، عزمي، (٢٠٠٤)، الفساد والحكم الصالح، دراسة حالة فلسطين المحتلة، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت.

٣٣. الشمري، مشعان ضيف الله مقبل السلماني، (٢٠٠٨)، تطوير نظم المعلومات الإدارية في إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري التعليم ومساعديهم ورؤساء الأقسام "تصور مقترح"، بحث تكميلي للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٣٤. الشنطي، ايمن محمد، (٢٠١٣)، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الاردني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الاول، ص ٩٩ –١٢٩، غزة، فلسطين.

٣٥. الشواورة، فيصل محمود، (٢٠٠٩)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، الأردن.

٣٦. صلاح، مصطفى محمد، (٢٠١٤)، استراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الينوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، العراق.

٣٧. صلاح، مصلح عبد الله، (٢٠١٠)، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية، دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

٣٨. عاصم، خلود ابراهيم، محمد، (٢٠١٣)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، لعراق.

٣٩. العالول، عبد الماجد شحدة خليل، (٢٠١١)، تقييم الاستعداد المؤسسي ضد الفساد في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة – أمان، غزة، فلسطين.

٤٠. عبد العالي، حاحة، (٢٠١٣)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر.

٤١. عبد الله، خالد أمين، (٢٠٠٧)، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤٢. عبد الله، خالد أمين، قطناني، خالد، (٢٠٠٧)، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، الأردن.

٤٣. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، عبد الخالق، كايد، (٢٠٠١)، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه، دار الفكر، عمان.

٤٤. العبيدي، فاطمة ناجي، (٢٠١٢)، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٤٥. العمري، ايمن احمد ابراهيم، (٢٠٠٩)، اثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

٤٦. العمري، عمير، محمد ، (٢٠٠٨)، جريمة استعمال المحررات المزورة بدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

٤٧. الغزالي، محمد صلاح، (٢٠١٠)، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت.

٤٨. الغول، نبيل ابراهيم يوسف، (٢٠١١)، العلاقة بين توظيف العاملين وملاءمة الأفراد لمنظماتهم (دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٤٩. الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد، (٢٠١٢)، دور نظام المعلومات المحاسبية و التكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

٥٠. فرج، شعبان، (٢٠١٢)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (٢٠٠-٢٠١٠)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

٥١. قدرات، (٢٠٠٥)، الدليل التلخيصي للتنمية ومكافحة الفقر، تأهيل كوادر المنظمات الأهلية الأردنية للبناء المؤسسي ، ائتلاف مؤسسة الشرق الأدنى، الأردن.

٥٢. قشوع، منال محمد نمر، (٢٠٠٩)، التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية منطقة الشعراوية " محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين

٥٣. كلاب، سعيد يوسف حسن، (٢٠٠٤)، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٥٤. لبادة أمجد نبيه عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، حماية المال العام ودين الضريبة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٥٥. لعماري، أحمد، (٢٠٠١)، وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، سكرة، لجزائر.

٥٦. محمد، أيمن أحمد، (٢٠١٣)، الفساد والمسائلة في العراق،مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب العراق والأردن، بغداد، العراق.

٥٧. مراد، مرمي، (٢٠١٠)، أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة عرفات عباس، سطيف، الجزائر.

٥٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، (٢٠٠٨)، دور المؤشرات التنموية في الحوكمة مع الاشارة إلى دور مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، مصر.

٥٩. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، (٢٠٠٨)، الدليل الإرشادي حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولويات المؤسسات الأهلية " الأدوات والمرجعيات"، فلسطين.

٦٠. مسلم ، خالد تيسير ، (٢٠١١) ، مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة – دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

٦١. مصلح ، عبير ، الشعيبي ، عزمي، (٢٠١٠)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ،الطبعة الثانية، رام الله ،فلسطين.

٦٢. مطير، سمير عبد الرازق، (٢٠١٣)، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، إدارة الدولة والحكم الرشيد، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

٦٣. المطيري، علي مانع، (٢٠١٢)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

٦٤. ملاوي، أحمد ابراهيم، (٢٠٠٨)، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، دمشق، سورية.

٦٥. منصور، باسل، (٢٠١٢)، التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الفساد في القطاعين الأهلي والخاص وفق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمؤرخة في ٢٠٠٣/١٠/٣١، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ٢٦، نابلس، فلسطين.

٦٦. النباهين، يوسف سليم، (٢٠٠٨)، تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٦٧. ناصر، حسن محمود حسن، (٢٠١٠)، الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٦٨. نضيرة، بو عزة، (٢٠١٢)، جريمة الرشوة في ظل القانون رقم ٦-٠١،المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1- Ahmed , Zahir Uddin , (2004), Accountability And Control In Non-Governmental Organizations (NGOs) – A case of Bangladesh , Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Manchester School Of Accounting & Finance , University Of Manchester.

2- Al-Ammary, Jaflah , Hamad , Sharifa, (2012), Information Technology For Enhancing NGOs Performance In The Kingdom Of Bahrain , University of Bahrain , International Journal of Electronic Commerce Studies, Vol.3, No.1, pp.111-120.

3- Andvig, Jens Chr, Fjeldstad, Odd- Helge, Amundsen, Inge, Sissener, Tone, Soreide, Tina, (2000), Research On Corruption
Apolicy oriented survey, Final report, NORAD,CMI, NUPI

4- Appiah, Kingsley Opoku, Agye, Yaa Fowaah Rosebella, Nketiah, Solomon, Mensah, Boaduwaa Juliana, (2014), Computerized Accounting Information Systems: Lessons in State- Owned Enterprise in Developing Economies, Journal of Finance and Management in Public Services, Volume 12, Number1,Ghana.

5- Balboa, Jenny, Medalla, Erlinda M., (2006), Anti- Corruption and Governance, The Philippine Experience, Philippine Institute for Development Studies, Philippines APEC Study Center Network.

6- Chahine ,Ali, AlMasri, Muzna, Abi Samra, Suad, and Safar ,Rania,(2009), Assessment of Capacity Building Needs of NGOs in Lebanon) UNDP CFSD , MoSA ,Ministry of Social Affairs.

7- Daft, L. Richard, (2010), Organization Theory and Design, South-Western, Collage Pub. Cincimanti, Ohio. U. S. A.

8- Hall, James A,(2013), Accounting Information Systems, cengage learning, South Western , USA.

9- Ginsberg, Wendy, Carey, Maeve P.,Halchin, Elaine, (2012), Government Transparency and Secrecy, An Examination of Meaning and Its Use in the Executive Branch, Congressional, Research Service, Report for Congress, U.S.A.

11- Olken, Benjamin A, MIT, (2011), Corruption In Developing Countries, Rohini Pannde, Harvard University

12- Sajady, H, Dastiger, M, Nejad Hashem, (2008), Evaluation Of The Effectiveness Of Accounting Information System, International Journal of Information Science & Technology, Volume 6, Number2, Iran.

المواقع الإلكترونية:

١- (www. Alray.ps.) –السبت ٢٠١٤/١٢/١٣ الساعة ٧:٤٨ وكالة الرأي للإعلام .

٢- (www.paldf.net – السبت ٢٠١٤/١٢/١٣ الساعة ٧:٤٨– دينا فروانة – شبكة فلسطين للحوار).

٣- (http://cpi.gov.ps)– الاثنين ٢٠١٤/١٢/١٥ ،الساعة ٨:٥٤.

أسماء المحكمين للاستبانة

أ.د سالم حلس	عميد كلية التجارة بالجامعة الاسلامية
أ.د ماهر ضرغام	رئيس قسم المحاسبة في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية
د. ناهض الخالدي	أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بالجامعة الاسلامية
د.هشام ماضي	أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بالجامعة الاسلامية
أ. عبد الماجد العالول	نائب المدير العام بالإدارة العامة للشئون العامة بوزارة الداخلية
أ. أيمن عايش	المدير العام للإدارة العامة للشئون العامة بوزارة الداخلية

الملاحق

ملحق رقم (١)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

الإخوة : في الجمعيات الأهلية
حفظهم الله .
السلام عليكم ورحمة الله ....

ترغب الباحثة في إجراء دراسة ميدانية تطبيقية حول موضوع بعنوان:

" مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الأهلية مع متطلبات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء "
(دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة -فلسطين)

الرجاء الإجابة على أسئلة الاستبيان بكل دقة وموضوعية حيث أن صحة الإجابة من قبلكم تساهم كثيرًا في إنجاز الدراسة بطريقة صحيحة وسليمة وتؤدي إلى نتائج أفضل.
مع العلم أن هذا الاستبيان لغرض البحث العلمي فقط وأن جميع المعلومات التي سنزود بها ستعامل بسرية تامة .

ملاحظة/ البرنامج الوطني لمؤشرات الاداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية: "هو برنامج تقييمي للجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية أطلقته الإدارة العامة للشئون العامة والمؤسسات غير الحكومية بوزارة الداخلية وتقوم فكرة البرنامج على تصنيف وترتيب الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية سنويا حسب ثلاث مؤشرات (مؤشر الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مؤشر الحكم الرشيد، مؤشر التنمية) من خلال تحقيق شراكة حقيقية بين الحكومة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في التخطيط والتنفيذ والتقييم بما يعزز بيئة التنافس الايجابي بين الجمعيات ويؤدي الى تطوير الأداء العام لها ويعزز ثقة المجتمع والمانحين والحكومة بها".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الباحثة
جيهان محمود عوض

أولا :المعلومات العامة :

١- المسمى الوظيفي:

	مدير تنفيذي		محاسب
	رئيس مجلس الإدارة		أمين الصندوق
	مدير مالي		نائب رئيس مجلس الإدارة

٢- الدرجة العلمية :

	دبلوم		ماجستير
	بكالوريوس		دكتوراه

٣- الخبرة العملية داخل الجمعية :

	اقل من ٣سنوات		من ٦ إلى ١٠ سنوات
	من ٣- ٥ سنوات		١١سنة فأكثر

٤- مدة مزاولة الجمعية لنشاطها:

	اقل من ٥سنوات		من ١١-١٥سنة
	من ٥- ١٠سنوات		أكثر من ١٥سنة

٥- يقوم بإدارة عمل الجمعية بشكل مباشر :

	مدير تنفيذي		احد أعضاء مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة		شخص آخر

٦- عدد العاملين بالجمعية :

	١-١٠موظفين		١١-٢٠موظف
	٢١-٣٠موظف		٣١-٤٠ موظف
	٤١-٥٠ موظف		أكثر من ٥٠ موظف

٧- مجال عمل الجمعية (يمكن اختيار اكثر من خيار):

	اجتماعي		زراعي		بيئة		عائلية وعشائرية	
	طبي		نقابي		تعليم عالي		أخوة	
	شباب ورياضة		سياحة وآثار		ثقافة وفنون		اجنبية	
	حقوق انسان		أمومة وطفولة		خريجين		فرع ضفة	

٨- ينظم حسابات الجمعية :

	محاسب متفرغ		محاسب بدوام جزئي
	دائرة مالية (أكثر من محاسب)		مكتب تدقيق أو محاسبة
	أمين الصندوق فقط		غير ذلك

٩- ايرادات الجمعية للعام ٢٠١٤ :

	أقل من ٢٠٠ألف شيكل		من٢٠٠ألف إلى أقل ٥٠٠ألف شيكل
	من٥٠٠ألف الى أقل من مليون شيكل		أكثر من مليون شيكل

١٠- تم تقييم الجمعية من قبل البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء:

	لم يتم التقييم		تم التقييم لمرة واحدة		تم التقييم أكثر من مرة		

ثانيا/ الرجاء اختيار خيار واحد فقط من الخيارات المتاحة:

المحور الأول: مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبي الجيد في المنظمات الأهلية بما يتلاءم مع تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء.

١- دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية في محاربة الفساد:

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يتضمن النظام المحاسبي للجمعية دليل للحسابات يحدد طرق اثبات ومعالجة العمليات المالية التي تحدث بالجمعية.					
.2	يحدد النظام المحاسبي في الجمعية الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم بما فيها الفصل بين الوظائف المتعارضة.					
.3	يحقق نظام المعلومات المحاسبي الرقابة الداخلية الفعالة على أصول الجمعية.					
.4	تستخدم الجمعية مجموعة من المستندات والتي تنظم العمليات المالية بينها وبين الغير وتستخدم كأساس للقيد في الدفاتر والسجلات.					
.5	توثق الجمعية عملياتها المالية بمستندات خارجية تؤيد صحة العمليات المالية.					
.6	تستخدم الجمعية برنامج محاسبي محوسب.					
.7	يساهم النظام المحاسبي في الجمعية في تقييم أداء البرامج والمشاريع.					
.8	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي كشف الانحرافات فور حدوثها.					
.9	لا توجد أي ثغرات في النظام المحاسبي المطبق بالجمعية قد يؤثر على المعلومات الناتجة منه.					
.10	يتم تحديث النظام المحاسبي المطبق بالجمعية بالتقنيات الحديثة ليواكب التطورات والمتغيرات البيئية.					
.11	يضمن النظام المحاسبي في الجمعية الإفصاح عن أي معاملات مالية تتم ما بين الجمعية وأحد أعضاء مجلس إدارتها.					
.12	هناك قاعدة بيانات مركزية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تعمل على التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الجمعية.					

٣- مدى دعم نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية الأهلية لمبادئ الحكم الرشيد:

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تستخدم الجمعية نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها.					
.2	تراعي الجمعية تطبيق القوانين والقرارات الحكومية عند إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الجمعية.					
.3	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين.					

.4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي بالجمعية البيانات الكمية والنوعية في الوقت الملائم لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات.					
.5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملاءمة لأغراض استغلال موارد الجمعية استغلالاً أمثل.					
.6	يوفر نظام المعلومات المحاسبي رقابة قبلية وبعدية على العمل المحاسبي في الجمعية.					
.7	تحقق المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية الافصاح والشفافية عن الوضع المالي للجمعية.					
.8	تهتم ادارة الجمعية بتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة عالية وتوفر أي مستلزمات مطلوبة لذلك.					
.9	تستخدم الجمعية مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان التشغيل الالكتروني السليم للبيانات.					
.10	تقوم الجمعية بنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني.					

٣- دور نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية في دعم التنمية:

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يقوم النظام المحاسبي في الجمعية بتوفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لأغراض التخطيط التنموي.					
.2	تراعي ادارة الجمعية تحديث النظام المحاسبي بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج معلومات بجودة عالية بما يخدم عملية التنمية.					
.3	يتم ربط نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية مع النظم الفرعية التي تخص المشاريع التنموية لتزويدها بالمعلومات الملاءمة.					
.4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن حجم الانفاق على المشاريع التنموية مقارنة بإنفاق الجمعية ككل.					
.5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة عن كافة المشاريع المنفذة من قبل الجمعية.					
.6	ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الجمعية تقارير مالية خاصة بنتائج أعمال كل مشروع تنفذه الجمعية كل على حدة وخاصة المشاريع الاستثمارية.					
.7	توضح التقارير المالية للجمعية البرامج التنموية التي نفذتها .					

المحور الثاني: معوقات تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء:

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الجمعية توفير المعلومات اللازمة للبرنامج الوطني لمؤشرات الاداء.					
.2	البيانات المطلوبة لتطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأدء كثيرة ومتشعبة ويصعب استخراجها بسهولة من النظام المحاسبي المطبق.					
.3	بعض المصطلحات المستخدمة في تعبئة نماذج التقييم يصعب تفسيرها وفهمها من قبل موظفي الجمعية.					

.4	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تعديل البرنامج المحاسبي الالكتروني للجمعية لإنتاج البيانات المطلوبة.					
.5	يتطلب تطبيق البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تدريب موظفين من الجمعية على تعبئة النماذج المطلوبة لإعدادها بشكل سليم.					
.6	المعلومات المطلوبة للبرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تحتاج الى وقت وجهد من الجمعية لتوفيرها.					
.7	يطلب البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء غالبا بيانات تاريخية عن سنوات سابقة قد يصعب الوصول اليها .					
.8	التقارير المالية للجمعية لا تتضمن ايضاحات كافية تمكن البرنامج الوطني من استخراج البيانات المطلوبة.					
.9	لا يستطيع موظفي البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء تفسير البنود الواردة في نماذج التقييم لموظفي الجمعية.					
.10	اشتراك أكثر من شخص في الجمعية في تعبئة نماذج التقييم قد يعطي بيانات متعارضة.					

ملحق رقم (٢)

الجمعيات التي شملتها الدراسة

الرقم	الاسم	المصروفات لعام ٢٠١٢(شيكل)
7807	جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية	53835776
7022	جمعية الأنصار الخيرية	26319716
7267	جمعية التدريب التنموي والتأهيل الأسري الفلسطيني	24453704
3056	جمعية دار الكتاب والسنة	23705111
2042	جمعية إتحاد لجان العمل الصحي	19447572
1958	جمعية الصلاح الإسلامية	18551429
4025	جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية	18260653
2009	جمعية المركز الطبي الفلسطيني	17914773
7511	جمعية دار اليتيم الفلسطيني	17693543
1950	جمعية المجمع الإسلامي	15157899
1977	جمعية الوفاء الخيرية	12120216
2004	جمعية الشابات المسلمات	11680849
3003	جمعية الخدمة العامة لأحياء مدينة غزة	11134147
1901	جمعية الهلال الأحمر	11066792
2094	جمعية مبرة الرحمة	11041031
1940	الجمعية الإسلامية بالشاطئ	8770267
7025	جمعية برنامج غزه للصحة النفسية	8678900
7309	جمعية الرحمة الخيرية	8489945
7754	جمعية دار الأرقم التعليمية	8285439
7032	جمعية سلام للإغاثة والتنمية	8038083
7011	جمعية الزكاة الإسلامية- لجنة زكاة غزه	8023634
2076	جمعية أطفالنا للصم	7804844
4006	جمعية دار القرآن الكريم والسنة الخيرية	7288944
1951	جمعية مؤسسة الثقافة والفكر الحر	6443860
6082	جمعية نور المعرفة	6233614
3011	جمعية الحق في الحياة للأطفال المعوقين	5858810
7616	جمعية النصرة الخيرية	5596165
8117	جمعية السلام والتضامن والإغاثة	5491297
6023	جمعية النخيل الفلسطينية للتنمية والتطوير	5338387
1984	جمعية أصدقاء المريض	5140141
7608	جمعية الوئام الخيرية	5129474
7483	جمعية وصال للتنمية الصحية والمجتمعية	4698576

7194	الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية – جباليا	4695503
8058	جمعية غيث للإغاثة والتنمية	4517225
7123	الجمعية الخيرية الاجتماعية	4189865
7319	جمعية مجمع الصحابة الطبي	4181190
5057	جمعية الصحابة لتحفيظ القرآن الكريم والعلوم الشرعية	4115366
1905	جمعية معهد الأمل للأيتام	4083112
7985	جمعية الإعمار والإغاثة الخيرية	4039566
6077	جمعية مؤسسة إنقاذ الطفل – فلسطين	3882036
6002	جمعية الفلاح الخيرية	3482607
7003	جمعية جسور المبادرات المجتمعية	3356903
4010	جمعية جباليا للتأهيل	3267026
7827	جمعية سواعد للإغاثة والتنمية	3193531
7622	جمعية بيت الخير الفلسطيني	3136980
7196	جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع	3021034
6037	جمعية أرض الإنسان الفلسطينية الخيرية	2950868
7134	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	2938001
5075	جمعية دير البلح لتأهيل المعاقين	2775443
8096	جمعية روافد للإغاثة والتنمية	2652990
7607	جمعية السلامة الخيرية	2590596
7161	جمعية الاتحاد العام للمراكز الثقافية	2485061
5058	جمعية الأمل لتأهيل المعاقين	2365690
7735	جمعية إعمار للتنمية والتأهيل	2359601
6071	جمعية رعاية المريض غزه	2303239
7141	الجمعية الفلسطينية للتنمية والاعمار(بادر)	2273294
2095	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين بقطاع غزة	2213672
7620	جمعية الأقصى للإغاثة والتنمية	2208092
7950	جمعية أصداء للإنتاج الفني والإعلامي	2205684
3023	جمعية دار الهدى لرعاية الأطفال	2045615
1919	جمعية الإتحاد النسائي الفلسطيني	1954283
6008	جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية	1907182
2054	جمعية المركز الوطني للتأهيل المجتمعي	1785720
5071	جمعية لجان الرعاية الصحية	1675444
7002	جمعية أصدقاء الطالب /غزه	1640431
6025	جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة	1616384
7147	جمعية التوعية والإرشاد الزراعي	1598648
7355	الجمعية الأهلية لتطوير النخيل والتمور	1592879

7393	جمعية مكه المكرمة الخيرية	1524407
8050	الهيئة الفلسطينية لتمكين الشباب	1521536
1924	جمعية رعاية الأطفال المعوقين	1489244
4076	جمعية الهدى التنموية	1471867
7020	جمعية ابن باز الخيرية	1433897
2001	جمعية الضمير لرعاية الأسرى والمعتقلين وحقوق الإنسان	1383664
7800	جمعية الوفاق الفلسطينية	1382250
7061	جمعية أبناء البلد الخيرية	1358457
4067	جمعية المغازي للتأهيل المجتمعي	1326144
3087	جمعية المعاقين حركيا بقطاع غزة	1193539
7839	جمعية واعد للأسرى والمحررين	1175326
7693	جمعية التطوير الزراعي والبيئي	1163712
7078	جمعية مركز شؤون المرأة	1147725
3037	جمعية مركز الإرشاد التربوي	1140921
7288	جمعية مجموعة غزه للثقافة والتنمية	1134050
3067	جمعية مؤسسة برامج التربية للطفولة المبكرة	1129897
1908	جمعية الشبان المسيحية	1117219
6092	جمعية آفاق جديدة	1113383
5047	جمعية مركز التدريب المجتمعي وإدارة الأزمات	1087304
3071	جمعية تطوير بيت لاهيا	1003071
8204	جمعية خدمة الشمال	1000628
3018	جمعية إتحاد المقاولين الفلسطينيين	974804
7653	جمعية التوبة الخيرية	918365
5085	جمعية تطوير وتنمية المجتمع	886841
7156	جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية	877064
7315	الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون	856543
7284	جمعية بيتنا للتنمية والتطوير المجتمعي	845192
7536	جمعية منتدى التواصل بالنصيرات	844446
8136	جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل	837835
4024	جمعية النجدة الاجتماعية	837190
7500	جمعية شرق غزه لإنماء الأسرة	835836
7191	جمعية فلسطين التربوية لحماية البيئة	835668
7448	جمعية حيفا لرعاية الأسرة الفلسطينية	833284
1910	جمعية بنك الدم المركزي	816993
7719	جمعية التيسير للزواج والتنمية	801341
8249	جمعية أصدقاء المستشفيات والمراكز الصحية للتنمية والتطوير	797833

7051	جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي	774111
3021	جمعية مؤسسة البيت الصامد	771193
7797	جمعية بيسان الخيرية	763738
4089	جمعية مركز خزاعه للزراعة المستمرة	758143
7139	جمعية المصدر للتنمية الريفية	743481
7591	جمعية بسمة للثقافة والفنون	733037
7231	جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	728526
7431	هيئة المجد التنموية	723285
7119	جمعية الإنسان التنموية	712119
1937	جمعية إتحاد المزارعين الخيرية	702303
7465	جمعية المركز الفلسطيني للزراعة الحيوية	684139
7804	جمعية وردة الأقصى للتأهيل الأسري	668790
1927	جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين	663915
8239	هيئة رابطة علماء فلسطين	640844
7569	جمعية الوفاق للإغاثة والتنمية	630038
7074	هيئة فلسطين الخيرية	624991
7299	جمعية الثروة الحيوانية والزراعية الخيرية	608029
7183	جمعية صوت المجتمع للعمل الاجتماعي والتنموي	601351
7149	جمعية مركز دراسات المجتمع المدني	569680
7542	جمعية غسان كنفاني التنموية	565628
7960	جمعية العلاج الطبيعي الفلسطيني	547802
7192	جمعية الولاء الخيرية	539118
7463	جمعية دار المعاقين الخيرية	524475
7240	جمعية أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية	524031
7427	جمعية المستقبل للصم الكبار	514846
5030	جمعية الصخرة المشرفة الخيرية	506365
7755	جمعية أرض الإسراء الخيرية	504794
7611	جمعية الرعاية والارتقاء الفلسطينية الخيرية	487552
7040	الهيئة الفلسطينية للتنمية	484995
3041	الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين	482144
7341	جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية	464233
6057	جمعية العطاء الخيرية	459634
6091	جمعية الأمهات الفلسطينية لرعاية الأسرة	453679
7462	جمعية الأيدي الرحيمة الخيرية	433314
7577	جمعية النور للتنمية المجتمعية الخيرية	422243
8033	جمعية دار السلام للإغاثة والتنمية	421377

7367	جمعية وطن للتراث والتنمية الأسرية	419711
1902	جمعية الخريجات الجامعيات	408195
7056	جمعية مركز المغازي الثقافي	402021
7527	الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة	399749
7095	جمعية نبراس الأجيال للتنمية المجتمعية	399626
8163	جمعية مؤسسة الخالدين	395766
7846	جمعية خدمات الطفولة والأسرة الفلسطينية	387902
5044	جمعية المزارعين الفلسطينيين	381414
7848	جمعية حنان للثقافة والتنمية المجتمعية	373731
7478	جمعية المستقبل للثقافة والتنمية	365484
7211	جمعية بلسم للتأهيل المجتمعي	362755
7717	جمعية تنمية الأسرة والمجتمع	361533
7253	جمعية ابن خلدون للتنمية المجتمعية	350073
7010	جمعية الأعمال الخيرية	346819
7387	جمعية تطوير الأسرة الخيرية	345923
8100	جمعية أصدقاء مرضى السرطان الفلسطينية	343207
7187	الجمعية الفلسطينية للتنمية وحماية التراث	342189
8201	جمعية الأمل لذوي زارعي القوقعة	339997
6089	جمعية الآمال الخيرية لإحياء وتطوير جحر الديك	338067
1966	جمعية الحياة والأمل	312909
7971	الجمعية الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	310038
8155	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	304160
8179	جمعية مركز حيفا الطبي الخيري	301636
7329	جمعية أجيال للإبداع والتطوير الخيرية	299903
8027	جمعية رائدات المستقبل	299142
2063	جمعية العودة الخيرية	295629
7756	جمعية سراج الضعفاء	295463
8194	جمعية البرامج النسائية-خانيونس	291529
4028	جمعية العيون لتأهيل المعاقين بصريا ومكافحة العمى	287770
7998	جمعية أحباء فلسطين للتنمية المجتمعية	286763
4021	جمعية مركز العلم والثقافة الخيرية	285009
7515	الجمعية الريفية للتطوير الزراعي	278366
7083	جمعية الفخاري للتنمية الريفية	264374
6099	جمعية الفضيلة الخيرية	262726
7113	جمعية بيت المستقبل	262478
7674	جمعية اشراقة الخيرية	260289

7075	جمعية مركز الشباب الفلسطيني	258958
5078	جمعية التكافل للتنمية المجتمعية	258156
7044	جمعية الرشيد للتنمية والتطوير	253509
7401	جمعية مركز هدف لحقوق الإنسان	250360
4090	جمعية المستقبل لرعاية ضحايا العنف	242166
7142	جمعية مركز الشرق للصحة النفسية والمجتمعية	237441
7413	جمعية النهوض بالأسرة الفلسطينية	229412
8048	جمعية رسالة للأعمال الخيرية	209488
7671	جمعية رياحين الخيرية	207526